AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الثالثة والعشرون

ملابو، غينيا الاستوائية، 26-27 يونيو 2014

ASSEMBLY/AU/DEC.517-545 (XXIII)
ASSEMBLY/AU/DECL.1-4 (XXIII)
ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXIII)

جدول المحتويات

1	ASSEMBLY/AU/DEC.517 (XXIII)	مقرر بشأن البروتوكول والنظام الأساسي لإنشاء صندوق النقد الأفريقي، الوثيقة EX.CL/836 (XXV)	1
2	ASSEMBLY/AU/DEC.518 (XXIII)	مقرر بشأن أجندة التنمية لما بعد 5102، الوثيقةEX.CL/836(XXV)	2
3	ASSEMBLY/AU/DEC.519 (XXIII)	مقرر بشأن الإنتاجية والقدرة التنافسية والتصنيع، الوثيقة EX.CL/836(XXV)	2
4	ASSEMBLY/AU/DEC.520 (XXIII)	مقرر بشأن استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا 2024، الوثيقة EX.CL/839(XXV)	1
5	ASSEMBLY/AU/DEC.521 (XXIII)	مقرر بشأن المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار	1
6	ASSEMBLY/AU/DEC.522 (XXIII)	مقرر بشأن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، الوثيقة EX.CL/839(XXV)	1
7	ASSEMBLY/AU/DEC.523 (XXIII)	مقرر بشأن المجلس الأفريقي للبحث العلمي والابتكار، الوثيقة EX.CL/839(XXV)	1
8	ASSEMBLY/AU/DEC.524 (XXIII)	مقرر بشأن الصالون الدولي للاختراع والابتكار، الوثيقة EX.CL/839(XXV)	1
9	ASSEMBLY/AU/DEC.525 (XXIII)	مقرر بشأن استراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية للتعليم والتدريب الفني والمهني، الوثيقة EX.CL/840 (XXV)	1
10	ASSEMBLY/AU/DEC.526 (XXIII)	مقرر بشأن تفعيل اللجان الفنية المتخصصة، الوثيقة EX.CL/845(XXV)	1
11	ASSEMBLY/AU/DEC.527 (XXIII)	مقرر بشأن إدماج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في الاتحاد الأفريقي، الوثيقة EX.CL/851 (XXV)	1
12	ASSEMBLY/AU/DEC.528 (XXIII)	مقرر بشأن اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته، الوثيقة EX.CL/858(XXV)	1
13	ASSEMBLY/AU/DEC.529 (XXIII)	مقرر بشأن مشاريع الوثائق القانونية، الوثيقة ASSEMBLY/AU/8(XXIII)	1
14	ASSEMBLY/AU/DEC.530 (XXIII)	مقرر بشأن تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أجندة التنمية لما بعد 5102، الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXIII)	1
15	ASSEMBLY/AU/DEC.531 (XXIII)	مقرر بشأن تقرير اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة، الوثيقة ASSEMBLY/AU/13 (XXIII)	3
16	ASSEMBLY/AU/DEC.532 (XXIII)	مقرر بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الوثيقة ASSEMBLY/AU/18(XXIII)ADD.1	1

17	ASSEMBLY/AU/DEC.533 (XXIII)	مقرر بشأن إدارة أطياف البث الإذاعي في أفريقيا للتحول من النظام التناظري إلى النظام الرقمي، (بند اقترحته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) الوثيقة ASSEMBLY/AU/18(XXIII)ADD.5	2
18	ASSEMBLY/AU/DEC.534 (XXIII)	مقرر بشأن القرصنة البحرية، (بند اقترحته جمهورية توجو) الوثيقة ASSEMBLY/AU/18 (XXIII)ADD.6	2
19	ASSEMBLY/AU/DEC.535 (XXIII)	مقرر بشأن التقرير المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان،	1
20	ASSEMBLY/AU/DEC.536 (XXIII)	مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/4 (XXIII)	11
21	ASSEMBLY/AU/DEC.537 (XXIII)	مقرر بشأن التقرير الرابع عشر للجنة العشرة حول إصلاح الأمم المتحدة الوثيقة ASSEMBLY/AU/10(XXIII)	3
22	ASSEMBLY/AU/DEC.538 (XXIII)	مقرر بشأن برنامج العمل الرفيع المستوى حول العمل الخاص بتغيير المناخ والتحضيرات للأحداث العالمية لتغير المناخ في 5102، الوثيقة ASSEMBLY/AU/11 (XXIII)	4
23	ASSEMBLY/AU/DEC.39 (XXIII)	مقرر بشأن موضوع وتاريخ ومكان انعقاد الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي	1
24	ASSEMBLY/AU/DEC.540 (XXIII)	مقرر بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد الوثيقة ASSEMBLY/AU/9(XXIII)	7
25	ASSEMBLY/AU/DEC.541 (XXIII)	مقرر بشأن انتخاب قضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	1
26	ASSEMBLY/AU/DEC.542 (XXIII)	مقرر بشأن الافتتاح الرسمي للدورة العادية الثالثة والعشرين للمؤتمر	1
27	ASSEMBLY/AU/DEC.543 (XXIII)	مقرر بشأن تعيين أعضاء هيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي	2
28	ASSEMBLY/AU/DEC.544 (XXIII)	مقرر بشأن ميزانية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية 2014، الوثيقة ASSEMBLY/AU/3(XXIII)	3
	ASSEMBLY/AU/DEC.545 (XXIII)	مقرر بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/14(XXIII)	2
		الإعلانات:	
29	ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XXIII)	إعلان ملابو حول تعجيل النمو والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، الوثيقة ASSEMBLY/AU/2(XXIII)	10
30	ASSEMBLY/AU/DECL.2 (XXIII)	إعلان حول القضاء على وفيات الأطفال والأمهات التي يمكن الوقاية منها في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/18(XXIII)ADD.3	3

31	ASSEMBLY/AU/DECL.3 (XXIII)	إعلان دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية تمهيدا للمؤتمر الدولي الثالث حول الدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في ساموا من 1 إلى 4 سبتمبر 2014.	2
32	ASSEMBLY/AU/DECL.4 (XXIII)	إعلان حول الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا.	3
	المقرر:		
33	ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXIII)	مشروع قرار بشأن الحظر الإقتصادى والتجارى المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.	2

مقرر

بشأن البروتوكول والنظام الأساسي لإنشاء صندوق النقد الأفريقي،

الوثيقة EX.CL/836 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي لبحث واعتماد مشروعي البروتوكول والنظام الأساسي لإنشاء صندوق النقد الأفريقي؛
2. **يعتمد** البروتوكول والنظام الأساسي لإنشاء صندوق النقد الأفريقي؛
3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على البروتوكول المؤسس لصندوق النقد الأفريقي في أسرع وقت ممكن وذلك للتمكين من دخوله حيز التنفيذ.

–

مقرر

بشأن أجندة التنمية لما بعد 2015،

الوثيقة EX.CL/836 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير الاجتماع السنوي المشترك السابع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا للوزراء الأفريقيين للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

2. **يطلب:**

1) من الدول الأعضاء أن تضمن جعل الهدف الشامل للموقف الأفريقي الموحد المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله، الرسالة الرئيسية في عملية الكما ـ ـت

الاتحاد الأفريقي للإحصاء ومركز التدريب الأفريقي للإحصاء، وفقا للمقرر الصادر عن رؤساء الدول والحكومات؛

6. **يطلب:**

1) من المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تسهيل حوار منتظم للخبراء بين المخططين الإنمائيين والإحصائيين، بغرض إدماج الإحصاء في التخطيط والإدارة من أجل تحقيق النتائج، حتى يتسنى تنفيذ أجندة التحول الأفريقية؛

2) من المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بدعم من الشركاء، تنظيم مؤتمر رفيع المستوى في 2014 لمناقشة ثورة البيانات في أفريقيا وتداعياتها بالنسبة لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأجندة التنمية لما بعد 2015.

–

مقرر

بشأن الإنتاجية والقدرة التنافسية والتصنيع،

الوثيقة EX.CL/836 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط الأفريقيين للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية والتنمية الاقتصادية؛

2. **يلتزم** بتسريع تنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي للإنتاجية في أفريقيا والتي، باعتبارها المحرك الأساسي للتعجيل بالتصنيع في القارة، سوف تبني وتعزز تدريجيا القدرة التنافسية للقارة في الاقتصاد العالمي؛

3. **يدعو** إلى ما يلي:

1) تعزيز الرابطة الأفريقية للإنتاجية وتزويدها بالقدرة على العمل كمركز فكري إقليمي ومحفز ومطور للبحث ومستشار للشؤون السياسية فيما يتعلق بالإنتاجية على المستوى القاري ؛

2) إنشاء وتعزيز مؤسسات الإنتاجية على المستويين الوطني والإقليمي وكذلك الجهود المبذولة لضمان عضويتها في الرابطة الأفريقية للإنتاجية؛

4. **يطلب:**

1) من المفوضية العمل على نحو وثيق مع الرابطة الأفريقية للإنتاجية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلوم والثقافة، من أجل تسهيل إنشاء منظمات إقليمية معنية بالإنتاجية والحوار الاجتماعي وتجميع ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بالإنتاجية في أفريقيا؛

2) من المفوضية والرابطة الأفريقية للإنتاجية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء والشركاء الإنمائيين الآخرين وضع نظام شامل لقياس الإنتاجية والقدرة التنافسية لتتبع التقدم المحرز وإجراء مقارنات بين الأقطار والأقاليم وعلى المستوى العالمي؛

5. **يتعهد** ببذل جهود مشتركة مع وزارات العمل والصناعة والتنمية الاقتصادية والمالية ومع الهيئات الأخرى ذات الصلة في القطاعين العام والخاص لتعزيز الحوار الاجتماعي والإنتاجية من أجل دعم تنفيذ السياسات الصناعية على جميع المستويات، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الزراعية؛

6. **يدعو** المفوضية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والرابطة الأفريقية للإنتاجية وغيرهما من الشركاء الإنمائيين إلى تنظيم أنشطة دورية لتعزيز ثقافة الإنتاجية في أفريقيا وتعزيز القدرة الإنتاجية على جميع المستويات؛

7. **يطلب** من المفوضية متابعة تنفيذ هذا المقرر وتقديم تقرير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز في تنفيذه.

–

مقرر

بشأن استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا 2024،

الوثيقة EX.CL/839(XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي حول تقرير الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا التي عقدت في برازافيل، جمهورية الكونغو، من 15 إلى 18 أبريل 2014؛
2. **يعتمد** استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا 2024- باعتبارها إطارا قاريا لتسريع انتقال أفريقيا إلى اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة ضمن الإطار العام لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛
3. **يناشد** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية دمج الاستراتيجية في أجنداتها الإنمائية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وضمان تنفيذها وتعميمها في القارة؛
4. **يدعو** الشركاء الإنمائيين واليونسكو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية؛
5. **يطلب** من المفوضية تحديد الطرق العملية لتنفيذ الاستراتيجية على جميع المستويات وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى القمة.

-

مقرر

بشأن المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار،

الوثيقة EX.CL/839(XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير وتوصيات الدورة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول العلم والتكنولوجيا التي عقدت في برازافيل، جمهورية الكونغو، من 16 إلى 18 أبريل 2014؛

2. **يذكّر:**

1) بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.452(XX) بشأن إنشاء المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في جمهورية غينيا الاستوائية؛

2) بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.235(XII) بشأن الاقتراح المقدم من حكومة جمهورية غينيا الاستوائية لاستضافة المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

3. **يحيط علما** بمشروع النظام الأساسي للمرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، **ويطلب** من المفوضية تقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية لبحثه وتقديم التوصيات المناسبة بشأنه؛

4. **يناشد الدول** الأعضاء والشركاء الإنمائيين تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لضمان استدامة المرصد؛

5. **يعرب عن تقديره** لجمهورية غينيا الاستوائية على استضافة المرصد في ملابو ودعمه.

–

مقرر

بشأن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية،

الوثيقة EX.CL/839(XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير وتوصيات الدورة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول العلم والتكنولوجيا التي عقدت في برازافيل، جمهورية الكونغو، من 16 إلى 18 أبريل 2014؛

2. **يذكّر** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.453(XX) بشأن إنشاء المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية؛

3. **يحيط علما** بمشروع النظام الأساسي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، **ويطلب** من المفوضية تقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية لبحثه وتقديم التوصيات المناسبة بشأنه؛

4. **يعترف** بالمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية ومنظمة الملكية الفكرية كلبنات أساسية للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، و**يرحب** بدعمهما في تنفيذ مقررات رؤساء الدول والحكومات بشأن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية؛

5. **يدعو** الدول الأعضاء والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وكذلك المنظمات والشركاء الإنمائيين إلى دعم تنفيذ المقرر؛

6. **يرحب ويؤيد** العرض المقدم من الجمهورية التونسية لاستضافة المقر الرئيسي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وأمانتها؛

7. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد خارطة طريق لتنفيذ المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بالتنسيق مع البلد المضيف وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى القمة.

–

مقرر

بشأن المجلس الأفريقي للبحث العلمي والابتكار،

الوثيقة EX.CL/839 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير وتوصيات الدورة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول العلم والتكنولوجيا التي عقدت في برازافيل، جمهورية الكونغو، من 16 إلى 18 أبريل 2014؛
2. **يذكّر** بمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.747(XXII) بشأن المجلس الأفريقي للبحث والابتكار؛
3. **يذكّر أيضا** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.216 (VII) بشأن ضرورة إنشاء مجلس أفريقي للبحوث؛
4. **يحيط علما** بمشروع النظام الأساسي للمركز الأفريقي للبحث العلمي والابتكار، **ويطلب** من المفوضية تقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدالة والشؤون القانونية لبحثه وتقديم التوصيات المناسبة؛
5. **يناشد الدول** الأعضاء والشركاء الإنمائيين تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لضمان استدامة المركز؛
6. **يطلب** من المفوضية أن تقدم إلى الدورة العادية المقبلة للمؤتمر في يناير 2015 تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

–

مقرر

بشأن الصالون الدولي للاختراع والابتكار،

الوثيقة EX.CL/839(XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي حول تقرير وتوصيات الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا التي عقدت في برازافيل، جمهورية الكونغو، من 15 إلى 18 أبريل 2014؛

2. **يرحب ويؤيد** اقتراح جمهورية الكونغو بشأن ما يلى:

1) تنظيم صالون دولي للاختراع والابتكار كل سنتين في برازافيل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي؛

2) استضافة منتدى رفيع المستوى لآداب وأخلاقيات البيولوجيا في برازافيل؛

3. **يطلب** من المفوضية العمل مع جمهورية الكونغو لإعداد صلاحيات تنفيذ المبادرة الخاصة بالصالون الدولي وتقديمها إلى قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2015 لبحثها واتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم الصالون الدولي الأول؛

4. **يشيد** بالتقدم الذي أحرزته جمهورية الكونغو والمفوضية والأكاديمية الأفريقية للعلوم في تنفيذ جائزة دينيس ساسو نجيسو للابتكار.

مقرر

بشأن استراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية

للتعليم والتدريب الفني والمهني،

الوثيقة EX.CL/840 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بمقرر المجلس التنفيذي بشأن تقرير الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء والتعليم المنعقدة من 22 إلى 25 أبريل 2014 في ياوندي، الكاميرون؛

2. **يؤكد** على أهمية التعليم والتدريب الفني والمهني لتنمية أفريقيا وبشكل خاص تمكين الشباب وتوظيفهم ومباشرتهم الأعمال؛

3. **يعتمد** استراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية للتعليم والتدريب الفني والمهني التي مدتها عشر سنوات؛

4. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز:

1) الدعم والاستثمار في التعليم والتدريب الفني والمهني باعتبارهما أمران أساسيان لتنمية مهارات الشباب وتعزيز فرص توظيفهم ومباشرتهم للأعمال من خلال الابتكار؛

2) مواءمة الاستراتيجيات الوطنية للتعليم والتدريب الفني والمهني مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية للتعليم والتدريب الفني والمهني لضمان الفعالية.

–

مقرر

بشأن تفعيل اللجان الفنية المتخصصة،

الوثيقة EX.CL/845 (XXV)

إن المؤتمر

1. **يحيط علما** بتقرير المفوضية عن وضع تفعيل اللجان الفنية المتخصصة وتوصيات المجلس التنفيذي المتضمنة فيه؛
2. **يطلب** من المفوضية أن تواصل وأن تستكمل، بالتعاون مع هيئات مكتب المؤتمرات الوزارية القطاعية المختلفة، عملية تفعيل اللجان الفنية المتخصصة التي لم يتم تفعيلها بعد خلال الفترة من يناير 2014 إلى ديسمبر 2014 والتي سيتم بعدها إلغاء جميع المؤتمرات الوزارية القطاعية؛
3. **يقرر**، بالتالي، عدم النظر في أية مقترحات للميزانية لعقد مؤتمرات وزارية قطاعية اعتبارا من يناير 2015؛
4. **يطلب** من المفوضية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، من خلال لجنة الممثلين الدائمين، تقريرا مرحليا عن تفعيل اللجان الفنية المتخصصة في يوليو 2016.

–

مقرر

بشأن إدماج الآلية الأفريقية للمراجعة

المتبادلة بين الأقران في الاتحاد الأفريقي،

الوثيقة EX.CL/851 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران عن إدماج الآلية في هياكل الاتحاد الأفريقي؛

2. **يقرر** أن تكون الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كيانا مستقلا داخل منظومة الاتحاد الأفريقي؛

3. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التشاور بشأن الطرق العملية لإدماج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في منظومة الاتحاد الأفريقي، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

(1) إنها منظمة طوعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

(2) تتمتع بالحكم الذاتي في عملياتها المتعلقة بالشؤون المالية والميزانية؛

(3) ينبغي أن تستند شخصيتها القانونية وهيكلها وشؤونها الإدارية ومواردها البشرية وإدارتها المالية إلى الإجراءات المعيارية لمنظومة الاتحاد الأفريقي.

–

مقرر

بشأن تقرير اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته،

الوثيقة EX.CL/858 (XXV)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته ومقرر المجلس التنفيذي بشأن التقرير EX.CL/DEC.843(XXV)؛

2. **يحيط علما أيضا** بتوصية المجلس التنفيذي الواردة في مقرره EX.CL/DEC.843(XXV) فيما يخص تعديل المادة 37 (1) من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته المتعلق بإمكانية تجديد مدة ولاية أعضاء اللجنة؛

3. **يجيز** توصية المجلس التنفيذي بتعديل المادة 37 (1) من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته على النحو التالي:

"يتم انتخاب أعضاء اللجنة لولاية مدتها خمس سنوات ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط. غير أن فترة ولاية أربعة من الأعضاء المنتخبين خلال الانتخابات الأولى تنتهي بعد سنتين، بينما تنتهي فترة ولاية الستة الآخرين بعد أربع سنوات"

4. **يطلب** من المفوضية إبلاغ جميع الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته بالتعديل وتقديمه إلى قمة يناير 2014 لاعتماده طبقا لأحكام المادة 48 (1) من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

–

مقرر

بشأن مشاريع الوثائق القانونية،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/8 (XXIII)

إن المؤتمر:

5. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي ببحث مشاريع الوثائق القانونية واعتمادها؛

6. **يعتمد** الوثائق القانونية على النحو التالي:

أ) البروتوكول حول إنشاء صندوق النقد الأفريقي؛

ب) الاتفاقية الأفريقية للتعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي)؛

ج) مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي للأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية؛

د) الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والتنمية المحلية والحكم المحلي؛

هـ) البروتوكول حول التعديلات على بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان؛

و) البروتوكول الملحق بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمتعلق بالبرلمان الأفريقي.

7. **يدعو** الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على الوثائق القانونية المذكورة في أسرع وقت ممكن وذلك للسماح بدخولها حيز التنفيذ.

_

مقرر

بشأن تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أجندة التنمية لما بعد 2015،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXIII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير رئيس اللجنة الرفيعة المستوى عن أجندة التنمية لما بعد 2015، **ويعتمده؛**
2. **يحيط علما أيضا** باستراتيجية كسب التأييد والتفاوض، **ويطلب من** اللجنة الرفيعة المستوى اعتماده بعد إجراء المزيد من المشاورات مع الممثلين الدائمين الأفريقيين في نيويورك؛
3. **يشيد** برؤساء الدول والحكومات وأعضاء اللجنة الرفيعة المستوى على التزامهم وتفانيهم وقيادتهم لصياغة الموقف الأفريقي الموحد استجابة لتطلعات الشعوب الأفريقية والشروع في عملية كسب التأييد والتفاوض والأنشطة الترويجية؛
4. **يطلب** من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين مناصرة ودعم الموقف الأفريقي الموحد والتحدث بصوت واحد خلال المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمحافل ذات الصلة الأخرى؛
5. **يطلب أيضا** من اللجنة الرفيعة المستوى النظر في المسائل الناشئة الخاصة بالمساءلة وكيفية مواءمتها مع إطار الموقف الأفريقي الموحد لضمان الاتساق.

–

مقرر

بشأن تقرير اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/13 (XXIII)

إن المؤتمر:

1. **يذكر** بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.394 (XVII) بشأن تعزيز التجارة الأفريقية البينية/منطقة التجارة الحرة القارية الصادر عن دورته العادية الثامنة عشرة، في 30 يناير 2012؛
2. **يحيط علما** بتقرير اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة المنعقدة في 25 يونيو 2014 **ويجيز** التوصيات الواردة فيه؛
3. فيما يخص اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية:

1) **يؤكد من جديد** التزامه بأجندة الدوحة للتنمية والتعجيل باستكمالها طبقا لأهدافها الإنمائية؛

2) **يؤكد من جديد أيضا** التزامه بكافة مقررات التي اتخذها الوزراء في بالي والتي تعتبر نقطة انطلاق هامة نحو استكمال جولة الدوحة.

3) **يقرّ** لهذا الغرض بأنّ اتفاقية تسهيل التجارة جزء لا يتجزأ من العملية؛

4) **يؤكد من جديد** في هذا الصدد أنه يجب تقديم المساعدة والدعم لبناء القدرات كما هو منصوص عليه في اتفاقية تسهيل التجارة بشكل يمكن التنبؤ به لتمكين الاقتصادات الأفريقية من اكتساب القدرات الضرورية لتنفيذ الاتفاقية؛

5) وعليه، **يتفق** على أنه يجب تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة طبقا للمقرر الصادر عن وزراء التجارة في بالي.

4. **يعتمد** التعديلات التي أُدخلت على اختصاصات اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة المنبثقة عن اجتماعها المنعقد في 25 يونيو 2014؛

5. **يدعو** الدول الأعضاء إلى الحفاظ على زخم التسريع بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية كما كان مقررا وذلك بتوفير الموارد المالية والفنية اللازمة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية؛

6. اعترافا منه بتأثير المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الرئيسية حول أجندة التكامل الأفريقي، **يحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مرة أخرى على ضمان عدم مساسها بعملية تكامل التجارة الأفريقية من خلال تقديم مشاريع النصوص المتفاوض عليها مع شركائها عن طريق مجموعاتها الاقتصادية الإقليمية.

7. **يكلّف** المفوضية بإعداد مشروع اختصاصات منتدى التفاوض حول منطقة التجارة الحرة القارية على أساس أفضل الممارسات الثلاثية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمشروع المنقح للأهداف والمبادئ الإرشادية وكذلك الترتيبات المؤسسية، وتقديمه إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي القادم لوزراء التجارة لاعتماده وقمة الاتحاد الأفريقي المقبلة لإجازته تمهيدا للإطلاق الفعلي لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في يونيو/يوليو 2015؛

8. **يطلب** من المفوضية أيضا إعداد اختصاصات المفاوضات على الحواجز الفنية للتجارة، والصحة والصحة النباتية والحواجز غير الجمركية؛

9. **يدعو** وزراء التجارة بعقد اجتماع منفصل عن اجتماعات اللجنة الفنية المتخصصة حسبما تقتضيه الضرورة لضمان واستكمال مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية والمسائل الأخرى ذات الصلة بصورة فعالة؛

10. **يقرّر** عقد الاجتماع القادم للجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة في أديس أبابا، إثيوبيا على هامش قمة يناير 2015 وسيترأسها رئيس جمهورية غانا.

–

مقرر

بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الحادية والثلاثين

لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/18(XXIII)ADD.1

إن المؤتمر:

1. **يذكّر** بالمادة 6 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي حول عقد الدورات العادية؛
2. **يذكّر** بالمادة 5 الفقرة الفرعية 1 من قواعد إجراءات المؤتمر المتعلقة بمكان عقد دورته في يونيو/يوليو؛
3. **يعرب عن ارتياحه** لعرض جمهورية السنغال استضافة الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في داكار، السنغال، في يونيو/يوليو 2018؛
4. **يُرحب بارتياح** بعرض جمهورية السنغال، **ويطلب** من المفوضية، إجراء المشاورات اللازمة في هذا الشأن مع السنغال من أجل عقد هذه الدورة في أحسن الظروف الممكنة؛
5. **يقرر** انعقاد الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في داكار، في يونيو/يوليو 2018.

مقرر

بشأن إدارة أطياف البث الإذاعي في أفريقيا

للتحول من النظام التناظري إلى النظام الرقمي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/18(XXIII)ADD.5

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** باقتراح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول إقامة تعاون وثيق بين المفوضية والاتحاد الأفريقي للبث الإذاعي لتحقيق إدارة أفضل للتطور الفني والتكنولوجي للبث الإذاعي الرقمي؛
2. **يؤكد** على الأهمية الاستراتيجية لضمان التحول الأمثل قدر الإمكان لطيف البث الإذاعي من النظام التناظري إلى النظام الرقمي للمتعاملين الوطنيين في مجال البث الإذاعي وذلك استجابة للاحتياجات الخاصة للسكان الأفريقيين في مجال المعلومات؛
3. **يطلب** إلى مؤتمر وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤتمر وزراء الاتصالات، بمشاركة الهيئات الوطنية والدولية المعنية بتنظيم قطاع البث الإذاعي، معالجة مسألة تحول البرامج الإذاعية والتلفزيونية من النظام التناظري إلى النظام الرقمي والعمل معا على حماية مصالح الخدمة العامة للبث الإذاعي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛
4. **يطلب** من مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدراج هذه المسألة بانتظام في جدول أعماله بغية المتابعة المستمرة لتطور عملية التحول من النظام التناظري إلى النظام الرقمي والتحكم في هذه العملية لفائدة السكان الأفريقيين؛
5. **يطلب أيضا** من المفوضية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد الأفريقي للبث الإذاعي، التعجيل بإنشاء لجنة فنية أفريقية مكلفة بمجتمع

المعلومات ووسائل الإعلام لمرافقة الدول الأعضاء في الانتقال إلى النظام الرقمي الكامل مع تشجيع الانتعاش الاقتصادي لأفريقيا في نفس الوقت؛

6. **يُكلِّف** اللجنة الفنية الأفريقية بإعداد خارطة طريق تتعلق بالطرق العملية لتنفيذ استراتيجية التحول من النظام التناظري إلى النظام الرقمي مع مراعاة الحفاظ على الخدمات العامة لصالح المواطنين الأفريقيين؛

7. **يدعو** المفوضية إلى تقديم تقرير منتظم عن التقدم المحرز في هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي.

–

مقرر

بشأن القرصنة البحرية،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/18 (XXIII)ADD.6

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً ويرحب** باقتراح جمهورية توجو بشأن تنظيم مؤتمر أفريقي حول القرصنة البحرية والأعمال الإجرامية الأخرى المرتكبة في البحار وعرضها استضافة المؤتمر المذكور؛

2. **يذكّر** بما يلي:

1) المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.252(XIII) الصادر عن الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد التي عقدت في يوليو 2009 في سرت (ليبيا) والذي أعرب فيه المؤتمر عن بالغ قلقه إزاء تزايد انعدام الأمن في المجال البحري الأفريقي ورحب بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية لوضع إستراتيجية شاملة ومتماسكة للتعامل مع التحديات والفرص المتعلقة بالمجال البحري الأفريقي؛

2) البيان الصادر عن الاجتماع الـ387 لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي المنعقد في 29 يوليو 2013 في أديس أبابا على المستوى الوزاري والذي أجاز المجلس بموجبه الإعلان الرسمي لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا حول السلامة والأمن في خليج غينيا والصادر عن قمة ياوندي، الكاميرون، يومي 24 و25 يونيو 2013 وقدم اقتصاد المحيط الأزرق، كما ورد في الإستراتيجية الأفريقية المتكاملة للبحار 2050، باعتبارها "حدودا جديدة للنهضة الأفريقية"؛

3) المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.496(XXII) الصادر عن الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر الاتحاد التي عقدت في أديس أبابا في يناير 2014 والذي اعتمد المؤتمر بموجبه الاستراتيجية الأفريقية المتكاملة للبحار حتى عام 2050 وخطة العمل الخاصة بتفعيلها؛

3. **يكرّر** مرة أخرى الأهمية الجغرافية الإستراتيجية للبحار والمحيطات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا ودورها في التنمية المستدامة للقارة وكذلك المكانة المحورية التي تحتلها في أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وصياغة أهداف التنمية المستدامة؛

4. **يقرّ** بأن هذا المؤتمر ضروري لاتخاذ التدابير المناسبة والمتسقة والمتضافرة لمكافحة القرصنة البحرية وغيرها من الأعمال الإجرامية في البحار على نحو فعال؛

5. **يدعو** الدول الأعضاء وإداراتها المعنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والمؤسسات الأفريقية والدولية المتخصصة في الأنشطة البحرية والأنشطة الأخرى ذات الصلة والشركاء الإنمائيين إلى المشاركة بفعالية في هذا المؤتمر عند عقده؛

6. **يطلب** من المفوضية إجراء مشاورات مع حكومة جمهورية توجو، بالتعاون مع الشركاء الفنيين، لبحث الطرق العملية لتنظيم هذا المؤتمر وتقديم تقرير إلى دورته الرابعة والعشرين في يناير 2015.

–

مقرر

بشأن التقرير المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي

للتحقيق في جنوب السودان

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً بالتقرير المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، ويجيز التوصيات الواردة فيه؛**
2. **يشيد** بفخامة الزعيم أولوسيجون أريمو أوباسانجو، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان والأعضاء الآخرين في اللجنة على ما أنجزوه من عمل حتى الآن خلال مدة قصيرة وبموارد محدودة؛
3. **يحيط علما** بتمديد صلاحيات لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان لمدة ثلاثة أشهر أخرى لتمكينها من استكمال عملها؛
4. **يطلب** من المفوضية تعبئة الموارد في إطار ميزانية 2014 لتمويل أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان.

–

مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/4 (XXIII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا؛

2. **يذكّر** بمقراراته السابقة بشأن تقارير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، وكذلك الإعلان حول الاحتفال بالذكرى العاشرة لمجلس السلم والأمن الذي اعتمده اجتماع مجلس السلم والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات المنعقد في ملابو، غينيا الاستوائية، في 25 يونيو 2014؛

3. **يؤكد مجدداً** على الدور الأساسي لمجلس السلم والأمن في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة و**يشيد** به على الإنجازات التي حققها على مدى العقد الماضي. **يلاحظ** المجلس في الوقت نفسه وبقلق بالغ استمرار انتشار آفة النزاعات والعنف في القارة. وتبعا لذلك، يدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمفوضية وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها إلى تجديد الجهود نحو تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول 2020، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الرسمي الذي اعتمده خلال دورته العادية الحادية والعشرين المنعقدة في أديس أبابا في 25 مايو 2013.

وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر:

(1) **يؤكد** على ضرورة أن تضاعف جميع الأطراف المعنية جهودها لمنع وقوع النزاعات والعنف، بما في ذلك من خلال التنفيذ الفعال لوثائق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان،

(2) **يدعو** إلى تكثيف الجهود من أجل التفعيل الكامل للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن و**يرحب** بالخطوات المتخذة نحو تفعيل القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات كترتيب انتقالي. **يتطلع** المؤتمر إلى عقد تمرين "أماني أفريكا" الثاني الذي من المتوقع أن يثبت القدرة التشغيلية الكاملة للقوة الأفريقية الجاهزة و**يعرب عن تقديره** للاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم المالي لهذه العملية و**يدعو** الدول الأعضاء إلى توفير الموارد لسد الفجوة المالية المتبقية انطلاقا من روح القيادة والملكية الأفريقية؛

(3) **يؤكد على الحاجة** إلى مواصلة الجهود في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات من أجل توطيد السلام حيث تحقق. وفي هذا الصدد، **يرحب** المؤتمر بإطلاق مبادرة التضمان الأفريقي في يناير 2014 **ويحث** كلا من المفوضية والدول الأعضاء إلى عدم ادخار أي جهد لضمان نجاح مبادرة التضامن الأفريقي؛

4. **يلاحظ مع التقدير** اقتراح فخامة الدكتور توماس يايي بوني، رئيس جمهورية بنين، بشأن عقد دورة استثنائية لمؤتمر الاتحاد في 2015 حول تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأنشطة الأخرى الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة. **ويطلب** المؤتمر من المفوضية إجراء مشاورات مع السلطات البنينية حول الاقتراح ورفع تقارير عن ذلك إلى دورته العادية القادمة.

5. **يرحب** باستمرار التقدم في إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعدد النزاعات وعمليات بناء السلام في جزر القمر، وكوت ديفوار وليبيريا. **يشجع** المؤتمر سلطات هذه البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة وتكثيف جهودهم و**يدعو** الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم من أجل توطيد المكاسب التي تحققت؛

6. **يحيط علما مع التقدير** بالتطور الإيجابي المستمر في الوضع في مدغشقر، بما في ذلك تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة. **يشجع** المؤتمر السلطات في مدغشقر وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة العمل معا من أجل توطيد التقدم المحرز، بما في ذلك تعزيز المصالحة الوطنية وتعميق الديمقراطية. **يرحب** المؤتمر بتحويل مجموعة الاتصال الدولية المعنية بمدغشقر إلى فريق دعم دولي لمدغشقر تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع التاسع لمجموعة الاتصال الدولية المعنية بمدغشقر المنعقد في أنتاناناريفو في 28 مارس 2014؛

7. **يرحب** بانتهاء المرحلة الانتقالية واستعادة النظام الدستوري في غينيا بيساو في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 13 أبريل و18 مايو 2014، واستئناف مشاركة غينيا بيساو في أنشطة الاتحاد الأفريقي عقب القرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ442 المنعقد بتاريخ 17 يونيو 2014. **يثني** المؤتمر على شعب وقادة غينيا بيساو على الإنجازات التي تحققت ويشجعهم على الاستمرار في إبداء نفس الالتزام بمواجهة التحديات العديدة التي تواجه البلاد، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية المطلوبة و**يحث** الدول الأعضا والشركاء على تقديم الدعم المالي والاجتماعي والاقتصادي الذي تشتد الحاجة إليه لغينيا بيساو، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة والتعهد بتوفير الموارد خلال المائدة المستديرة للمانحين المزمع عقدها لهذا البلد؛

8. **يرحب كذلك** بعودة النظام الدستوري في مصر بعد الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية التي جرت في يناير ومايو 2014 على التوالي و**يلاحظ**، مع الارتياح، عودة مصر إلى المشاركة في أنشطة الاتحاد الأفريقي. **يشيد** المؤتمر بأعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بمصر وهم رئيس مالي السابق ألفا عمر كوناري ورئيس بتسوانا السابق فستوس موجاي وكذلك رئيس وزراء جيبوتي السابق دليتا محمد دليتا جيبوتي، على ما أبدوه من تفان والتزام في أداء المهام الموكلة إليهم و**يرحب** بالتقرير

النهائي للفريق، و**يدعو** إلى التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة فيه، على النحو الذي أقره مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ442 المنعقد في 17 يونيو 2014؛

9. **يرحب** بالتطورات الإيجابية التي وقعت في الصومال، بما في ذلك العملية العسكرية التي أطلق عليها اسم عملية والتي نفذتها بنجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي ضد حركة الشباب، و**يشجع** أصحاب المصلحة الصوماليين على مواصلة وتكثيف جهودهم من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل اتحاد متماسك وإجراء انتخابات عامة ذات مصداقية في عام 2016. **يعرب المؤتمر مجدداً عن تقديره** لقوات وشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومل والبلدان المساهمة ومنظمة الإيجاد والدول الأعضاء فيها على مشاركتها المستمرة وتضحياتها وكذلك للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، على دعمهم المستمر لجهود الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية في الصومال. **يدعو** المؤتمر إلى توفير الدعم المالي والاجتماعي والاقتصادي الكافي للصومال في إطار اتفاق الصفقة الجديدة، فضلا عن تقديم تبرعات سخية للصندوق الاستئماني الذي تديره الأمم المتحدة لصالح للجيش الصومالي الوطني. إن المؤتمر، إذ لايحظ بقلق الكارثة الإنسانية التي تلوح في الصومال، **يناشد** المجتمع الدولي تقديم الدعم الإنساني الكافي للصومال؛

10. **يؤكد مجددا** ضرورة تجديد الجهود لمساعدة إثيوبيا وإريتريا على الخروج من الطريق المسدود في تنفيذ عملية السلم بين البلدين، و**يشجع** المفوضية على اتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا الصدد، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة لبروتوكول مجلس السلم والأمن. **يكرر** المجلس إعلاناته السابقة حول العلاقات بين جيبوتي ودولة إرتيريا، و**يرحب** بالتزامات البلدين بالتغلب على التحديات القائمة، كما أعرب عن ذلك رئيسا الدولتين خلال الزيارة التي قام بها مفوض السلم والأمن لكل من جيبوتي وإرتيريا في أبريل ومايو 2014؛

11. **يعرب عن قلقه** إزاء استمرار النزاع في دارفور وما يخلفه من آثار على حقوق الإنسان والوضع القانوني، **ويشدد** على الحاجة إلى مواصلة الجهود من أجل إعادة الاستقرار في الميدان والشروع في عملية سياسية شاملة للجميع في إطار عمل وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي هذا الصدد، **يشجع** المؤتمر الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك على مواصلة وتكثيف جهوده لضم الحركات المسلحة الباقية خارج العملية، **ويرحب** بعقد ملتقى أم جرس الثاني لدعم عملية السلام بمبادرة من إدريس ديبي إيتنو، رئيس تشاد. **يعرب المؤتمر عن قلقه البالغ** إزاء استمرار القتال في منطقتي النيل الأزرق والكردفان، مع ما يرافق ذلك من العواقب الإنسانية الخطيرة، **ويدعو** الطرفان، وتحديدا، حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الشمال، إلى التعاون على نحو كامل مع فريق التفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي للسودان وجنوب السودان في جهود الوساطة الذي يبذلها. **يرحب** المؤتمر بمبادرة الحوار الوطني الذي أعلنه الرئيس عمر حسن البشير في يناير 2014، **ويدعو** جميع أصحاب المصلحة إلى العمل على تهيئة بيئة مواتية لنجاح هذه المبادرة. **يشجع** المؤتمر فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي على تقديم كل الدعم اللازم لهذه المبادرة؛

12. **يعرب عن قلقه البالغ** إزاء الوضع الأمني والإنساني الخطير في جنوب السودان، **ويردد** البيان الصادر عن القمة الاستثنائية السادسة والعشرين للهيئة الحكومية المشترك للتنمية (الإيجاد)، المنعقدة في 10 يونيو 2014، والتي أعرب عن خيبة الأمل في عدم وفاء كلا الطرفين بالتزاماته حتى الآن، ويدعوهما إلى الوفاء بالتزاماتهما والاستجابة لتطلعات شعبيهما. **يعرب المؤتمر مجددا عن تقديره العميق** للإيجاد ورئيسها، دولة رئيس وزراء إثيوبيا، هيلي ماريام ديسالينج، والقادة الآخرين في الإقليم وكذلك فريق الوساطة للإيجاد، لجهودهم الدؤوبة ولما حققوه من النتائج حتى الآن، بما في ذلك توقيع الرئيس سلفا كير مايادي والدكتور ريك ماتشار، في أديس أبابا، في 9 مايو 201، على اتفاقية لتسوية الأزمة في جنوب السودان، وإطلاق عملية سياسية تضم أصحاب

المصلحة المتعددين في أديس أبابا ونشر أفرقة الرصد والتحقق للإيجاد. **يرحب** باعتماد مجلس الأمن القرار 2155 (2014)، وهو الأمر يعزز قوة وولاية بعثة الأمم في جنوب السودان، بما في ذلك نشر ثلاث كتائب مع مسؤولية إضافية لحماية أفرقة الرصد والتحقق، وكذلك المساهمة في تنفيذ التفويض العام المسند إلى البعثة. **لاحظ المؤتمر مع التقدير** العمل الذي أنجزته لجنة التحقيق للاتحاد الأفريقي، **ويثني** برئيس نيجيريا الأسبق، أولوسوجين أوباسانجو وأعضاء اللجنة الآخرين، لما أبدوا من التزام، **ويدعو** جميع الأطراف المعنية، لاسيما الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة، إلى التعاون على نحو كامل مع المفوضية، **ويتطلع** إلى تقريره النهائي؛

13. **يرحب** بالالتزام المستمر لكل من السودان وجنوب السودان بتنفيذ اتفاقيات التعاون التي وقعتا عليها في أديس أبابا في 27 سبتمبر 2012، بدعم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى، ويلاحظ بعين الرضى التقدم المحرز حتى الآن. **يحث** المؤتمر البلدين على بذل جهود إضافية لتسوية المسائل العالقة، خصوصا التحديد الحاسم للخط المركزي للمنطقة الحدودية المنزوعة السلاح والآمنة، وترسيم الحدود وتحديد وضع المناطق الحدودية الخمس المتنازع عنها وكذلك تسوية مسألة أبي، بما فيها التنفيذ العاجل والكامل للترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبي، تمشيا مع المقررات ذات الصلة لمجلس السلم والأمن والالتزامات التي قطعها البلدان خلال مختلف القمم الثنائية. **يرحب** المؤتمر بالنهج المشترك الذي يتبعه المجتمع الدولي لدعم السودان وجنوب السودان في مجال المساعدة المالية الانتقالية للسودان والدعم الإنمائي لجنوب السودان، والتخفيف الشامل للديون ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، **ويعرب** عن دعمه لاستنتاجات اللجنة الثلاثية التي أنشئت في سياق اتفاقيات التعاون التي تم التوصل إليها خلال اجتماعها المنعقد في أديس أبابا من 31 مايو إلى 3 يونيو 2014، **ويطلب** من لجنة التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي مواصلة دعم جهود البلدين؛

14. **يؤكد مجددا** مقرراته السابقة بشأن الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي وشامل لمعالجة التحديات التي تواجه السلم والأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، وذلك دعما للإيجاد، **ويطلب** من المفوضية، تمشيا مع بيان مجلس السلم والأمن ذي الصلة، التعجيل بجهوده، بما في ذلك المشاورات مع رئيس الإيجاد، من أجل تنفيذ هذا النهج وكذلك المؤتمر لإقليمي حول السلم والأمن والتعاون والتنمية في القرن الأفريقي المقرر عقده في وقت لاحق؛

15. **يعرب عن ارتياحه** للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية و**يشجع** بلدان المنطقة، بدعم من المجتمع المدني، على مواصلة وتعزيز الجهود التي تم الشروع فيها، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. **يلاحظ المؤتمر بارتياح** الإجراءات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية القضاء على المجموعات المسلحة، و**يدعو** إلى مواصلة وتعزيز هذه الجهود، لاسيما فيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير لرواندا. **يشيد** المؤتمر بالتزام السلطات البوروندية بمواصلة العمل من أجل تعزيز السلام والمصالحة في رواندا، و**يشجع** جميع الأطراف المعنية على العمل في نفس الاتجاه وتوفير الظروف اللازمة من أجل ضمان نجاح سير الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 2015؛

16. **يعرب عن قلقه** لاستمرار انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وآثاره على الصعيد البشري وحقوق الإنسان. **يشيد** المؤتمر بالعمل البارز الذي تقوم به بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من عمليات سنجاريس وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، و**يعرب عن قلقه** إزاء المحاولات التي تستهدف المساس بمساهمة بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى في استقرار الوضع، و**يرفضها بشكل كامل. يعرب المؤتمر مجددا عن عرفانه العميق** للبلدان التي تشارك في توفير الوحدات وعناصر الشرطة لبعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى

وكذلك لقادة المنطقة، لاسيما الرئيسين إدريس ديبي إيتنو من تشاد، الرئيس الحالي للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ ودونيس ساسو نجيسو من جمهورية الكونغو، القائم بوساطة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أزمة أفريقيا الوسطى، على الالتزام الذي تعهدا به. **يناشد** المؤتمر أصحاب المصلحة السياسيين وغيرهم في أفريقيا الوسطى التحلي بالإرادة السياسية والعزيمة اللازمتين لتعزيز السلام والمصالحة في بلادهم بشكل دائم، و**يؤكد** على الطابع العاجل لنزع سلاح الميليشيات المسلحة و**يحذر** جميع أولئك الذين يحاولون ضرب العملية الجارية و**يدعو** مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى اتخاذ عقوبات ضدهم. **يتطلّع المؤتمر** للتحول المقرر لبعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عملية لحفظ السلام للأمم المتحدة و**يؤكد** على الدور الرئيسي الذي يتعين أن تستمر المنطقة والاتحاد الأفريقي في القيام به بعد تحويل بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

17. **يؤكد مجددا** على دعم الاتحاد الأفريقي للجهود الرامية إلى تعزيز التقدم المحرز في تحقيق استقرار مالي وإعادة سلطة الدولة في كامل التراب الوطني وتعزيز السلم في هذا البلد. **يعرب المؤتمر عن تقديره** للرئيس محمد ولد عبد العزيز لموريتانيا على تسهيل إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في 23 مايو 2014، بعد الأحداث المؤسفة التي وقعت في كيدال، في شمال البلاد. **يرحب المؤتمر** بقيام الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بتعيين ممثل سام للمحادثات الشاملة المقررة في إطار اتفاق واجادوجو المبرم في 18 يونيو 2013، **ويعرب عن تقديره** للجزائر وبوركينا فاسو إلى جانب الشركاء الإقليميين والدوليين على الجهود التي يبذلوها لتسهيل هذه المحادثات، وفي هذا الصدد، **يلاحظ بارتياح** توقيع الجماعات المسلحة، في 9 و 14 يونيو 2014، على التوالي، على الإعلان والخطة التمهيدية للجزائر. **يشجع** المؤتمر جميع الأطراف المعنية في مالي على العمل من أجل التعجيل بعقد المحادثات الشاملة. **يدين** المؤتمر الهجمات المرتكبة من قبل المجموعات الإرهابية والمسلحة في شمال

مالي، ويطلب الانسحاب الفوري لهذه المجموعات من المباني والمناطق العامة التي تحتلها وعودتها إلى مواقعها لما قبل 17 مايو 2014؛

18. **يؤكد مجددا** على ضرورة بذل جهود متواصلة لمواجهة التحديات المتعددة الأشكال التي تواجه منطقة الساحل، وذلك بشكل شامل وجماعي ومنسَّق. **يؤكد المؤتمر مجددا** على أهمية دور الخطة الوزارية التي تم إعدادها في نوفمبر 2013 والمكلفة بتنسيق الجهود الدولية الخاصة بمنطقة الساحل، **ويرحب** بقيام الاتحاد الأفريقي بإعداد استراتيجية خاصة بالساحل؛ و**يشجع** بعثة الاتحاد الأفريقي في مالي والساحل على مواصلة وتكثيف جهودها لدعم بلدان المنطقة. **يؤكد المؤتمر مجددا** دعمه لعملية نواكشوط حول تعزيز التعاون الأمني وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء؛

19. **يكرّر** مقرراته السابقة بشأن الوضع في الصحراء الغربية والحاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى تسهيل التسوية المبكرة للنزاع مما سيفضي إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي، كما تنص عليه قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة. **يرحب** المؤتمر بالمشاورات التي يجريها رئيس موزمبيق السابق جواكيم شيسانو، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي مع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وإسبانيا، باعتبارها السطلة الإدارية السابقة إلى جانب أمانة الأمم المتحدة، متابعة لمقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة ودعما لجهود الأمم المتحدة، **ويتطلّع إلى** قيام المفوضية بتقديم تقرير عن الوضع في أقرب وقت ممكن؛

20. **يرحب** بنجاح العملية الانتقالية الديمقراطية في تونس بعد اعتماد الدستور الجديد وقانون الانتخابات، إلى جانب إنشاء الهيئة الانتخابية المستقلة الرفيعة المستوى مما يتيح المجال لآفاق مشجعة فيما يخص تنظيم الانتخابات القادمة، **ويشيد** بالدور الذي لعبه مجلس السلم والأمن، من خلال لجنة الحكماء، في إنجاح العملية؛

21. **يعرب عن قلقه** من الوضع السائد في ليبيا وتأثيره على سير الفترة الانتقالية الجارية وتماسك البلد إلى جانب الأمن والاستقرار الإقليميين. **يدين المؤتمر بشدّة** كافة أعمال العنف في ليبيا، **ويدعو** جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى وضع مصلحة بلدهم فوق أية اعتبارات أخرى والعمل معا من أجل التعجيل باستكمال الفترة الانتقالية الحالية **ويرحب** بنجاح الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم 25 يونيو 2014. **يرحب المؤتمر أيضا** بتعيين رئيسة المفوضية رئيس وزراء جيبوتي السابق، السيد ديليتا محمد ديليتا، مبعوثا خاصا إلى ليبيا، **ويتطلّع** إلى تفاعله مع السلطات الليبية وأصحاب المصلحة الليبيين وأيضا مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة. يرحب المؤتمر بالقرار الذي توصلت إليه ليبيا والبلدان المجاورة والمفوضية بعد الاجتماع التشاوري المنعقد في ملابو على هامش الدورة العادية الثالثة والعشرين للمؤتمر، بشأن إنشاء لجنة وزارية لتعزيز دعم أفريقيا لليبيا من أجل ضمان إنجاح العملية الانتقالية الجارية؛

22. **يعرب عن قلقه العميق** من استمرار تهديد الإرهاب في أفريقيا، خاصة منطقة الساحل والصحراء، والقرن الأفريقي، بما في ذلك الصومال وكينيا وجيبوتي إلى جانب وسط أفريقيا مع الهجمات التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة. **ويدين المؤتمر بشدّة** الهجمات التي تقوم بها مختلف الجماعات الإرهابية، **ويعرب عن استهجانه** لاختطاف بوكو حرام الجبان لأكثر من مائتي فتاة من شمال نيجيريا. **يرحب المؤتمر** بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمعالجة آفة الإرهاب، لا سيما من خلال آليات التعاون التي يوم بتنفيذها المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب، وعملية نواقشط، ومبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. نظرا لأهمية الخطر الذي يشكله الإرهاب، **يشدّد** على ضرورة التعجيل بالجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال لإطار الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التوقيع والتصديق على الصكوك ذات الصلة، خاصة اتفاقية الجزائر لعام 1999 حول منع ومكافحة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ عام 2014 والبروتوكول المرفق بها لعام

2004 الذي دخل حيز التنفيذ في 26 فبراير 2014. وفي هذا الصدد، **يطلب المؤتمر** من مجلس السلم والأمن تخصيص اجتماع على مستوى القمة لمسألة الإرهاب. **يدعم المؤتمر بصورة كاملة** الخطوات التي اتفق عليها رؤساء أقسام المخابرات والأمن في بلدان منطقة الساحل والصحراء خلال اجتماعهم الخامس المنعقد في واجادوجو يومي 20 و21 مايو 2014، حول بوكو حرام، بما في ذلك إجراء دراسة حول إمكانية إنشاء فريق عمل إلى جانب مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، مع الأخذ في الاعتبار المبادرات الجارية في إطار لجنة حوض بحيرة تشاد؛ **ويشدّد على الحاجة** إلى التنفيذ العاجل لهذه التدابير. **يعرب المؤتمر عن قلقه** إزاء وضع وضع أنظمة عسكرية في القارة من شأنها تأخير تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن **ويشدّد** على ضرورة تقديم الدعم القوي للجهود الأفريقية لتعزيز ملكية القارة وقيادتها في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

–

مقرر

بشأن التقرير الرابع عشر للجنة العشرة حول إصلاح الأمم المتحدة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/10(XXIII)

إن المؤتمر:

1. **يُذكِّر** بمقرراته EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.1(IV) ، ASSEMBLY/AU/DEC.430 (XIX)، و ASSEMBLY/AU/DEC. 485 (XXI) ؛
2. **يحيط علما** بالتقرير الرابع عشر للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
3. **يحيط علما أيضا** بالتطورات المستجدة في المفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
4. **يحيط علما كذلك** بالاجتماعات الرفيعة المستوى للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات لاسيما قمة لجنة العشرة المنعقدة في أويو، توجو، في 16 مايو 2014؛
5. **يشيد** بلجنة العشرة لالتزامها على أعلى مستوى بدعم وتشجيع الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وإذ **يؤكد مجددا** التزامه القوي بتوافق إيزولويني وإعلان سرت المشتمل على الموقف الأفريقي الموحد، **يجيز** نتائج لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات المجتمعة في أويو؛
6. **يرحب** بجهود الممثلين الدائمين الأفريقيين لدى الأمم المتحدة في تعزيز مصالح القارة والدفاع عنها في عملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة و**يشدد** على الحاجة الملحة إلى ضمان مواصلة الحفاظ على مصلحة أفريقيا وحمايتها على الدوام في المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن؛

7. **يكرّر** نداءه لأفريقيا للاستمرار في التحدث بصوت واحد وبشكل متماسك حول كل القضايا المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة والمسائل ذات الصلة؛

8. **يعرب عن تقديره** لما تحقق من تقدم وتطور حتى الآن صوب بناء التحالفات والحوار وإشراك سائر المجموعات ذات المصلحة والدول الأعضاء في عملية الإصلاح دعما للموقف الأفريقي الموحد، و**يشجّع** الممثلين الدائمين الأفريقيين للجنة العشرة لدى الأمم المتحدة على الاستمرار في مضاعفة الجهود نحو بناء التحالفات لمساندة الموقف الأفريقي الموحد مع مختلف المجموعات ذات المصلحة المشاركة في المفاوضات الحكومية المشتركة والدفع بالتقدم المحرز حتى الآن إلى الأمام، و**يؤكد** على حاجة لجنة العشرة إلى مواصلة تكثيف الجهود لكسب التأييد والدعم والترويج للموقف الأفريقي الموحد للتواصل على أعلى المستويات بهدف كسب وتحفيز الإرادة السياسية الضرورية لدعمها ومواصلة عقد اجتماعات رفيعة المستوى على هامش قمة الاتحاد الأفريقي بغية المزيد من التأسيس على المكاسب التي تحققت حتى الآن والحصول على إرشادات عند الاقتضاء وفقا لولايتها؛

9. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تسهيل أنشطة الممثلين الدائمين الأفريقيين للجنة العشرة لدى الأمم المتحدة في المفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة والمشاورات ذات الصلة في هذا الشأن؛

10. **يطلب أيضا** أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع لجنة الممثلين الدائمين على إدراج خط ميزانية في ميزانية المفوضية لسنة 2015 لأغراض تمويل أنشطة لجنة العشرة من الصندوق العام؛

11. **يطلب أيضا** من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إدراج مسألة إصلاح مجلس الأمن ضمن أولويات سياستها الخارجية مع العمل إلى جانب الشركاء غير الأفريقيين بصفة

خاصة على إدراج ضرورة تصحيح الجور التاريخي الذي ما زالت القارة تعاني منه في بياناتها خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

12. **يؤكد مجددا** على أن تظل لجنة العشرة تتابع هذه المسألة إلى أن تحقق أفريقيا أهدافها بخصوص إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، و**يطلب** من اللجنة تقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2015.

–

مقرر

بشأن برنامج العمل الرفيع المستوى حول العمل الخاص بتغيير المناخ والتحضيرات للأحداث العالمية لتغير المناخ في 2014،

الوثيقة، ASSEMBLY/AU/11(XXIII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بتقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ ، فخامة الدكتور جاكايا مريشو كويكويث، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن برنامج العمل الرفيع المستوى حول العمل الخاص بتغير المناخ والتحضيرات للأحداث العالمية لتغير المناخ؛
2. **يحيط علما أيضا** مع الاهتمام بإعلان وهران الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى حول الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المنعقد في مدينة وهران، الجزائر يومي 22 و23 فبراير 2014؛
3. **يكرّر** أن الدعم الدولي لوسائل التنفيذ وخاصة التمويل والتكنولوجيا في السياق اتفاقية تغير المناخ بالنسبة لأفريقيا؛
4. **يشيد** بلجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ على تقديم التوجيهات السياسية الضرورية حول المسائل الناشئة على مستوى المفاوضات العاملية التي مكّنت المجموعة الأفريقية من تقديم الدعم الثابت للدفاع عن الموقف والمصالح الأفريقية بصوت موحد ووحدة الهدف.
5. **يعرب عن تقديره** للجهود الجبارة لإعداد برنامج العمل لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ حول العمل الخاص بتغير المناخ في أفريقيا كإطار قاري لتوجيه الاتحاد الأفريقي، ومجموعاته الاقتصادية الإقليمية ودوله الأعضاء من أجل معالجة تغير المناخ في المستقبل القريب؛

6. **يعيد التأكيد** على أن التكييف يعد أولوية في جميع الأعمال الخاصة بتغير المناخ في أفريقيا؛

7. **يشدّد** على الحاجة إلى الوسائل المناسبة للتنفيذ التي من شأنها أن تتيح لأفريقيا الفضاء لتحقيق التنمية المستدامة التي ستوفر التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والجديد والإضافي، وتطوير التكنولوجيات المتاحة ونقلها، ونباء القدرات، والتكيّف، وإيلاء اهتمام خاص بإجراءات التخفيف التي ستتيح الفضاء أمام أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة؛

8. **يؤكد** المشاركة المتواصلة في الجهود العالمية بشأن إجراءات تخفيف آثار تغير المناخ التي تدعم التنمية المستدامة وتنمية مصادر الطاقة المتجددة من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة بكثرة في القارة؛

9. **يلاحظ أيضا** الأحداث العالمية بشأن قمة المناخ التي يدعو الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كى مون إلى عقدها في نيورك في 23 سبتمبر 2014 والدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ كاجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو (COP 20/CMP 10) المقرر عقده في ليما، بيرو من 1–2 ديسمبر 2014 ؛

10. **يشيد** بالعمل الحميد الذي قام به منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغيير المناخ فخامة الدكتور جاكايا مريشو كيكويث على نوعية قيادته وتنسيقه وفقاً لموقفها الموحد من تغير المناخ متحدثة بصوت واحد في مفاوضاوت تغير المناخ بما في ذلك قمة المناخ المقرر عقدها في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2014 ؛

11. **يجيز** برنامج العمل الرفيع المستوى حول العمل الخاص بتغير المناخ؛

12. **يطلب** من المفوضية القيام، بالتعاون مع اللجان الفنية المتخصصة والمؤسسات الأفريقية ذات الصلة بما يلي:

(1) إجراء دراسة حول تحديد مراكز التكنولوجيا الأفريقية الإقليمية التي يمكن أن تكون بمثابة همزة الوصل والشبكة التي تعمل مع الكيانات الوطنية

المخصصة لتكنولوجيا المناخ وكذلك مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ورفع تقريرها وتوصياتها إلى المجلس التنفيذي؛

(2) توفير التفاصيل حول تنفيذ برنامج الشباب التابع للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ بما في ذلك مشاركة الشباب في مفاوضات تغير المناخ والمسابقة القارية للشباب حول جوانب تغير المناخ لتعزيز انخراط الشباب في الأعمال الخاصة بتغير المناخ؛

(3) وضع برنامج المرأة ومسائل الجنسين التابع للجنة رؤساء الدول والحكومات لإدماج شؤون المرأة ومسائل الجنسين في الأعمال الخاصة بتغير المناخ؛

(4) ضمان قيام البعثات الدبلوماسية في أديس أبابا، بروكسل، نيروبي وجنيف وباريس وواشنطن بإدراج الأجندة الأفريقية لتغير المناخ في المسائل الدبلوماسية الجوهرية وذلك لتعزيز مصلحة أفريقيا المتعلقة بتغير المناخ؛

(5) إعداد برنامج أفريقي للتنمية الزراعية مقاوم لتغير المناخ في سياق أجندة تحول النمو الزراعي لأفريقيا وذلك بالجمع بين القطاعات المعنية؛

(6) وضع برنامج مستدام لإدارة الغابات في أفريقيا بالتعاون مع الوزارات الأفريقية المعنية بالغابات والطاقة.

13. **يحث** الدول الأعضاء بالتعجيل حث الدول الأعضاء على التعجيل باستكمال إعداد خطط التكيّف الوطنية الخاصة بها؛ ووضع أنظمة وهياكل لتمكين أفريقيا من الاستفادة بصورة كاملة من الآليات العالمية الداعمة لإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ وتدابير التكيّف. وعلى وجه الخصوص، حث الدول الأعضاء على إنشاء السلطات الوطنية المعينة وحث الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإنشاء هيئات التنفيذ الوطنية التعجيل بالقيام بذلك لتسهيل الوصول إلى الموارد المتوفرة واستخدامها؛

14. **يطلب أيضا** من المفوضية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا المركز الأفريقي لسياسات المناخ، البنك الأفريقي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نساء الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لدعم وتنفيذ هذا المقرر.

–

مقرر

بشأن موضوع وتاريخ ومكان انعقاد الدورة العادية الرابعة

والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

1. **يقرر** أن تاريخ الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي ستعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، تحت موضوع "**عام تمكين المرأة والنهوض بها من أجل تحقيق أجندة 2063**" يكون على النحو التالي:

1) الدورة العادية التاسعة والعشرون للجنة الممثلين الدائمين: 23-24 يناير 2015؛

2) الدورة العادية السادسة والعشرون للمجلس التنفيذي: 26 و27 يناير 2015؛

3) الدورة العادية الرابعة والعشرون للمؤتمر" 30-31 يناير 2015.

-

مقرر

بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/9 (XXIII)

إنّ المؤتمر:

1. **يلاحظ مع التقدير** التقرير الذي قدمه رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، فخامة السيد مكي سال، رئيس جمهورية السنغال؛

2. **يجيز** نتائج الدورة الحادية والثلاثين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛

3. **يسلط الضوء** على مساهمات النيباد في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية خلال عقد من وجوده، **وإذ يلاحظ** أن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا قد أصبح أجندة للتحول الاجتماعي والاقتصادي وعلامة تجارية عالمية معترف بها تؤثر على تنمية القارة من خلال التعبير القوي عن ملكية السياسة الزراعية التي طالبت بها الدول الأعضاء والمواطنون الأفريقيون؛

4. **يجيز** إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية باعتباره أداة لتعزيز التخطيط والرصد القائمين على الأدلة والتعلم من قبل الدول الأعضاء سعيا إلى تحقيق نمو اقتصادي تقوده الزراعة والتنمية الشاملة. **ويطلب** من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد دعم تعزيز القدرات في الدول الأعضاء لاستيعاب واستخدام إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ووضع البرامج الضرورية حول غرس الأشجار والري وفقدان المحاصيل بعد الحصاد؛

5. **يلاحظ** أنه يتعين على أفريقيا في وجه العولمة وتأثيرها على الأمن الغذائي والتغذوي وسبل المعيشة، أن تضع استراتيجيات للسيادة الغذائية والتجارة الإقليمية التفضيلية من

أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتدعيم التعاون الإقليمي. **وفي هذا الصدد، يحث وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على العمل مع الدول الأعضاء لوضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية والإقليمية اللازمة؛**

6. **يعرب عن تقديره** للعمل البرنامجي لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد في إدماج تغير المناخ في الخطط الاستثمارية الوطنية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، و**يطلب** من الوكالة زيادة الدعم الفني والتنسيقي للدول الأعضاء من أجل بناء القدرات على المقاومة والتكيُّف للاستجابة لآثار تغير المناخ وتقلباته، فضلا عن صوغ برامج استثمارية زراعية ذكية مناخيا ودعم تقاسم أفضل الممارسات والدروس بشأن الزراعة الذكية مناخيا؛

7. **يجيز أيضا** برنامج النيباد حول تغير مناخ الزراعة مع مكوناته المتعلقة بالتمكين الجنساني ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة وإقامة منبر أفريقي للتعاون الزراعي الذكي مناخيا ستتعاون من خلاله وكالةالتخطيط والتنسيق للنيباد مع الشركاء بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية مع استهداف 25 مليون من أسر المزارعين بحلول 2025؛

8. **يرحب** بالشراكة المبتكرة بين وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمنظمات غير الحكومية الرئيسية لتعزيز قدرات الجماهير على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز الإنتاجية الزراعية. و**يطلب** تحديدا من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، توفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء في تنفيذ برنامج النيباد الزراعي الذكي مناخيا ومن البنك الأفريقي للتنمية والشركاء الإنمائيين تقديم الدعم للدول الأعضاء بخصوص الاستثمارات في الزراعة الذكية مناخيا؛

9. **يشيد** بأنشطة التنفيذ الجارية من قبل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد في تشجيع برامج النيباد المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، والتمكين الجنساني، وإدارة الأراضي والمياه بشكل مستدام. و**بينما يؤكد** على الحاجة إلى ضرورة أن يوفر مسار النمو في أفريقيا فرصا للشباب ويعزز التحول الريفي، **يوجه** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد إلى الإسراع بتنفيذ البرامج الريفية المقبلة مع التركيز القوي على عمالة الشباب. **ويوافق أيضا** على ضرورة قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالةالتخطيط والتنسيق للنيباد بوضع سياسات حول العلاقة بين العمل والسوق، المواتية لتعزيز عمالة الشباب والاستثمار في الأنشطة العملية مع استهداف تطوير المهارات وجعل الزراعة أكثر جاذبية للشباب الأفريقي؛

10. **يرحب بشدة** بإعلان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عن منحة بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي لدعم وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد في تسهيل عملية تنفيذ برنامج الوكالة لتوفير فرص العمل للشباب في القطاع الزراعي؛

11. **وإذ يقر** بالطبيعة المتعددة القطاعات للزراعة ودورها المركزي في قيادة التحول الزراعي، **يطلب** من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، من خلال برامجها الزراعية المستقبلية، أن توفر الدعم الفني لتعزيز المواءمة بين السياسات الزراعية والإنمائية الوطنية وبرامج التنمية الريفية؛

12. **يلتزم مجددا** بمقرر مابوتو بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية **إقرارا** بالحاجة المستمرة إلى دعم الدول الأعضاء لرصد هدف 10% بالفعل لمخصصات ميزانية الزراعة، و**يطلب** من وكالةالتخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، إجراء دراسة ووضع خطوط إرشادية بمساعدة الدول الأعضاء على تحسين نوعية الموارد المخصصة للزراعة من أجل تحديد القيمة الحقيقية والنسبية لحجم الناتج الإجمالي المحلي؛

13. **يذكّر** بمقرري المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.488(XXI) و ASSEMBLY/AU/DEC.508(XXII)، و**يلاحظ مع الارتياح** نتائج قمة داكار لتمويل البنية التحتية لأفريقيا المنعقدة في داكار، السنغال، في 15 يونيو 2014، تحت القيادة المميزة لفخامة الرئيس مكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، التي شجعت على تدعيم أوجه التآزر المبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الاستثمارات المالية الأفريقية والعالمية لتطوير البنية التحتية في القارة؛

14. **يجيز**، بالتالي، أجندة داكار للعمل التي اعتمدتها القمة للتحرك قُدما نحو تمويل البنية التحتية لأفريقيا، و**يصدّق** على النتائج والتوصيات الخاصة بالسياسات والواردة في الدراسة المشتركة بين النيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تعبئة الموارد المحلية لتنفيذ برامج ومشاريع النيباد التي كانت بمثابة أساس للقمة؛

15. **يرحب على وجه الخصوص** بمبادرة آفريكا*50* التي أطلقها البنك الأفريقي للتنمية باعتبارها منبرا استثماريا تم تصميمه لتضييق الفجوة التمويلية للبنية التحتية بشكل أساسي وإعداد شبكة الأعمال القارية لتمويل البنية التحتية التي تنسقها وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والشركاء االقائمين على تنظيم القمة وتدابير التحسين لتعزيز اليقين السياسي والاستقرار القانوني والمالي من أجل تهيئة بيئة مواتية؛ واستمرار التصميم السياسي للقادة الأفريقيين لدعم تنفيذ المشاريع الوطنية ذات التأثير الكبير والعابرة للحدود وإعداد مشاريع البنية التحتية وتمويل المشاريع التي عرضت على القمة كخطوة أولى نحو تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا بحلول 2020؛

16. **يؤكد من جديد** على الروابط القوية بين المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية والمشاريع ذات الأولوية التي تم تقديمها في قمة داكار حول التمويل لأنها تعزز بعضها البعض وتشكل وقوة دافعة للتعجيل بتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. و**يحث** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والشركاء الإنمائيين على زيادة الدعم المالي لإعداد

مشاريع البنية التحتية، وخاصة مرفق إعداد البنية التحتية للنيباد الذي يستضيفه البنك الأفريقي للتنمية؛

17. **يطلب بالتالي** من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد تحديد الطرق المناسبة لتنفيذ برنامج عمل داكار ورفع تقارير منتظمة إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد عن التقدم المحرز. **يحث أيضا** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومجموعات أعمال/مؤسسة النيباد على تعزيز التعاون مع القطاع الخاص بشأن النهوض ببرنامج عمل داكار على أساس إقامة شبكة الأعمال القارية. **يشدد** على الروابط الوثيقة بين تنمية المهارات والبنية التحتية الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار، **مشيرا** إلى ضرورة أن تمنح لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد الأولوية لإجراءات السياسة في هذا الصدد من أجل تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في القارة والمبادة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية؛

18. يشيد برئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد وحكومة السنغال على استضافة قمة التمويل بنجاح، **ويعرب عن بالغ تقديره** للمشاركة الرفيعة المستوى من فخامة يايي بوني، رئيس جمهورية بنين وفخامة جودلاك جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية وفخامة إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي وسعادة الدكتور انكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومفوضة البنية التحتية والطاقة ورئيس البنك الأفريقي للتنمية والأمين التنفيذي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ونائب رئيس البنك الدولي لأفريقيا؛

19. استنادا إلى التقييم التي تم إجراؤه بشأن إصلاح منتدى الشراكة الإفريقية، **يذكّر** بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.508(XXII) بشأن ضرورة إنشاء شراكة جامعة جديدة، **ويعرب عن تقديره** لجهود وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ولجنة التوجيه في هذا الصدد؛

20. **يوافق** على إنشاء المنتدى الأفريقي للشراكة العالمية المقترحة كآلية شراكة جديدة تقوم على برنامج التكامل الإقليمي الأفريقي ومنتدى لبناء تحالفات يضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ممثلة بلجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات الإقليمية الرائدة والبلدان الشريكة الرئيسية لأفريقيا في مجال التجارة والاستثمار والمساعدات من مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

21. **وإذ يعيد التأكيد** على الأساس المنطقي لمحرك الشراكة بما يعكس المنظومة السياسية والاقتصادية العالمية المتغيرة، وخاصة الدور المحوري لمجموعة العشرين، **يرحب** بالمنتدى باعتباره "مظلة جامعة" مملوكة لأفريقيا ومدفوعة من قبلها تجمع بين الشركاء الدوليين الحاليين للقارة من أجل تقديم الدعم الملموس لتحول أفريقيا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وبالتالي تعزيز قدر أكبر من الاتساق في شراكات القارة. **يؤكد من جديد** على أن المنتدى الجديد لن يحل محل ترتيبات الشراكة الثنائية القائمة، ولكنها تأتي تكملة لها؛

22. **يجيز** الاختصاصات التي أعدتها وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد وتم تقديمها عن طريق لجنة توجيه النيباد والتي تسلط الضوء على الأساس المنطقي المقترح للمنتدى وأهدافه وشكله وعضويته و**يلاحظ** أن المنتدى الجديد سوف يتناول قضايا التعاون الاقتصادي للطبيعة الاستراتيجية لأفريقيا والعولمة والأولويات المحددة في إطار الاتحاد الأفريقي والنيباد وأجندة 2063؛

23. **يكلّف بموجبه رئيس** لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد بدعم من الرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ولجنة توجيه الاتصال رسميا بالحكومات والمؤسسات الشريكة المحددة والمحتملة لتحديد اهتمامهم واستعدادهم للانضمام إلى المنتدى وترشيح مسؤولين كبار فيه. يطلب أيضا من الرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد الاتصال بألمانيا التي تشغل الرئاسة الحالية لمجموعة السبع للنظر في

مقرر

بشأن انتخاب قضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالتقرير عن الانتخابات التي أجرتها الدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس التنفيذي المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية يوم 23 يونيو 2014؛
2. **يقرّر** تعيين القضاة التالية أسماؤهم في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لفترة ست (6) سنوات:
   1) السيدة سولومي بالونجي بوسا (أوغندا)؛
   2) السيد رافع بن عاشور (تونس)؛
   3) السيد أنجيلو فاسكو ماتوسي (موزمبيق)
   4) السيد سيلفيان أوري (كوت ديفوار).

–

مقرر

بشأن الافتتاح الرسمي للدورات العادية للمؤتمر

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** ببرنامج الافتتاح الرسمي للدورات العادية للمؤتمر؛
2. **يطلب** من المفوضية إنشاء فريق عمل لمراجعة برنامج الافتتاح الرسمي لدورات المؤتمر بغية جعلها أكثر كفاءة وفعالية وتقديم تقرير عن ذلك إلى قمة يناير 2015.

–

مقرر

بشأن تعيين أعضاء هيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

1. **يذكّر** بأحكام المادة 11 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي والمتعلقة بهيئة الحكماء وكذلك مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.310(XV) الصادر عن دورته العادية الخامسة عشرة المنعقدة في كمبالا في يوليو 2011؛

2. **يحيط علما** بانتهاء فترة ولاية الأعضاء الحاليين لهيئة الحكماء (المرحوم الرئيس السابق أحمد بن بلة من الجزائر

:

أيضا مناصب عليا في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، بما في ذلك منصب المبعوث الخاص؛

(2) عن إقليم غرب أفريقيا، السيد إديم كوجو من توجو. تولى السيد كوجو منصبي وزير المالية والخارجية للفترة 1976–1978 وكذلك منصب رئيس الوزراء من 1994 حتى 1996. شغل أيضا منصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من 1978 حتى 1983؛

(3) عن إقليم وسط أفريقيا، المهندسة ألبينا فاريا أسيسبيريرا أفريكانو من أنجولا. شغلت المهندسة أفريكانو منصبي وزيرة النفط للفترة 1992–1999 ووزيرة الصناعة عامي 1999 و2000. تولت أيضا منصب المستشارة الخاصة للرئيس للشؤون الإقليمية؛

(4) عن إقليم شرق أفريقيا، الدكتورة سبيسيوسا واندیرا كازابوي من أوغندا. شغلت الدكتورة واندیرا كازابوي منصب وزيرة مسائل الجنسين وتنمية المجتمع للفترة 1991–1994 وكانت أيضا عضوا في البرلمان للفترة 1994–20033 ونائبة لرئيس أوغندا. ترأست أيضا لجنة المرأة الأفريقية المعنية بالسلام والتنمية؛

(5) عن إقليم الجنوب الأفريقي، الدكتورة لويزا ديوغو من موزمبيق. شغلت الدكتورة ديوغو عدة مناصب وزارية. فقد تولت منصب نائبة وزير المالية، ثم وزيرة المالية. وشغلت منصب رئيسة الوزراء في الفترة 2004–2010؛

5. **يقرر كذلك** أن يصبح أعضاء هيئة الحكماء المنتهية ولايتهم أعضاءً في فريق أصدقاء الهيئة وذلك تمشيا مع المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.310(XV) والتقرير ذي الصلة لرئيسة المفوضية؛

6. **يطلب** من رئيسة المفوضية ضمان تقديم الدعم المطلوب لهيئة الحكماء لتمكينها من أداءو لايتها بالكامل وخاصة من خلال الالتزام الوقائي الاستباقي.

–

مقرر

بشأن ميزانية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية 2015،

الوثيقة EX.CL/828 (XXV)i

إن المؤتمر:

1. **يعتمد** الميزانية الإجمالية بواقع **522,121,602** دولار أمريكي للاتحاد الأفريقي لسنة 2015، موزعة بين **142,687,881** دولارا أمريكيا كميزانية تشغيلية، و**379,433,721** دولاراً أمريكياً كميزانية. ويتعين تمويلها على النحو التالي:

1) مبلغ إجمالي قدره **131,471,086** دولارا أمريكيا موزع على الدول الأعضاء كمساهمات مقدرة، و**225,536,171** دولارا أمريكيا يتم تأمينه من الشركاء الدوليين ومبلغ إضافي قدره 149,266,824 دولاراً أمريكياً يطلب من الشركاء؛

2) تؤخذ المبالغ الإجمالية التالية: **10,912,046** دولارا أمريكيا، **4,730,473** دولارا أمريكيا و**205,000** دولار أمريكي من صندوق الاحتياطيات، صندوق اقتناء الممتلكات وصندوق المرأة على التوالي؛

2. **يعتمدٍ أيضا** توزيع الميزانية على أجهزة الاتحاد الأفريقي على النحو التالي:

الأجهزة	الميزانية التشغيلية					البرامج					إجمالي الميزانية لسنة 2005
المفوضية	102,962,500					332,018,981					434,981,481
البرلمان الأفريقي	11,733,397					17,788,440					29,521,837
المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	8,176,154					1,681,511					9,857,665
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	4,970,825					951,770					5,922,595
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	1,023,521										1,023,521
النيباد	11,557,912					24,487,231					36,045,143
لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي	382,155					260,392					642,547

المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد						739,436				1,066,192	1,805,628
مجلس السلم والأمن						-				759,253	759,253
اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته						241,724				419,951	661,675
اللجنة الأفريقية للطاقة						900,255				-	900,255
	122,793,882	10,912,046	4,730,473	4,251,479	142,687,881	8,677,205	205,000	221,284,692	149,266,824	379,433,721	522,121,602

3. **يعتمد كذلك** على توزيع التمويل على النحو التالي:

									إجمالي الميزانية لسنة 2005
المفوضية	111,047,771						323,933,710		434,981,481
البرلمان الأفريقي	11,733,397						17,788,440		29,521,837
المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	8,176,154						1,681,511		9,857,665
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	4,970,825						951,770		5,922,595
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	1,023,521						-		1,023,521
النيباد	7,306,433						28,738,710		36,045,143
لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي	382,155						260,392		642,547
المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد	739,436						1,066,192		1,805,628
مجلس السلم والأمن	759,253						-		759,253
اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته	279,405						382,270		661,675
اللجنة الأفريقية للطاقة	900,255						-		900,255
T	131,471,087	10,912,046	4,730,473	205,000	147,318,607	225,536,171	149,266,824	374,802,995	522,121,602

4. **يطلب:**

1) من المفوضية التماس الموارد من الشركاء لسد فجوة التمويل بقيمة **149,266,824** دولارا أمريكيا للميزانية البرنامجية حتى نهاية 2014؛ وإسقاط جميع الأنشطة التي لا توجد لها مخصصات في الميزانية.

2) من المفوضية أن تقدم إلى لجنة الممثلين الدائمين تقرير عن الحالة قبل قمة يناير 2015؛

5. **يشجع** الدول الأعضاء أن تقوم، على أساس طوعي، بزيادة قيمة مساهماتها بغية الحد من الاعتماد على الشركاء، وتعزيز الأساس المالي للمفوضية؛
6. **ينصح** المفوضية بالتواصل مع البلدان الصديقة لتقديم المساهمات في تنمية أفريقيا؛
7. **يحث** الدول الأعضاء على دفع مساهماتها؛
8. **يطلب** من المفوضية تفعيل لجنة الميزانية حسبما ورد في اللوائح والنظم المالية المنقحة؛
9. **يلاحظ** الانخفاض الشديد للاحتياطيات **ويشجع** على بذل جهد ممنهج لزيادتها لتبلغ تغطية سنة واحدة بغية تزويد الاتحاد الأفريقي بقاعدة مالية متينة تمكّنه من الاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل؛
10. **يوافق** على معالجة الآثار المالية الناجمة عن تنفيذ الخلوة المشتركة بين لجنة الممثلين الدائمين/المفوضية المنعقدة في هواسا من خلال الميزانية الإضافية؛

–

مقرر

بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/14(XXIII)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا والتوصيات الواردة فيه؛
2. **يحيط علما أيضا** بالتقرير المرحلي عن تنفيذ خطة الصناعة الصيدلانية في أفريقيا؛
3. **يحث** الدول الأعضاء على التعجيل بالتنفيذ الفعال لجميع التزامات أبوجا حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وجميع الأمراض التي تتزامن الإصابة بها مع الإصابة بالفيروس خاصة الالتهاب الكبدي الوبائي، إلى جانب خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا ورفع تقارير عن التقدم المحرز؛
4. **يؤكد مجددا** تصميمه على التعجيل بالتمويل المحلي بما في ذلك الآليات المبتكرة مع زيادات سنوية في التمويل المحلي والاعتمادات المخصصة للصحة؛
5. **يؤكد كذلك** تصميمه على الخضوع للمساءلة، و**يدعو** الدول الأعضاء وجميع الشركاء إلى تشجيع المساءلة وتنفيذ التدخلات ذات الآثار العالية للموارد المتاحة من أجل مكافحة هذه الأمراض الثلاثة وإنقاذ الأرواح؛
6. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي ما يلي:

أ) توثيق ونشر أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وعلاجها ومكافحتها؛

ب)مراجعة الأطر الإستراتيجية لبرنامج الإيدز ووتش آفريكا التي تنتهي مدة صلاحيتها في 2015؛

7. **يطلب** من رئيس برنامج إيدز ووتش آفريكا رفع تقرير عن التقدم المحرز إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2015.

–

إعلان ملابو

حول تعجيل النمو والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/2 (XXIII)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في دورتنا العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في ملابو، غينيا الاستوائية، يومي 26 و27 يونيو 2014 حول موضوع العام الأفريقي للزراعة والأمن الغذائي: "تحويل الزراعة في أفريقيا من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة عن طريق تسخير الفرص للنمو الشامل والتنمية المستدامة وكذلك الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية".

إذ نشير إلى مقرراتنا وإعلاناتنا السابقة حول الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي، وخاصة إعلان مابوتو لعام 2003 حول الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا [ASSEMBLY/AU/DECL.7 (II)]؛ إعلان سرت لعام 2004 حول تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في مجالي الزراعة والمياه في أفريقيا [EX/ASSEMBLY/AU/DECL.1 (II)]؛ إعلان سرت لعام 2009 حول الاستثمار في الزراعة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي [ASSEMBLY/AU/12 (VIII)]؛ مقرر عام 2007 بشأن قمة أبوجا الخاصة للاتحاد الأفريقي حول الأسمدة [ASSEMBLY/AU/DEC.117(VII)]؛ مقرر عام 2007 بشأن قمة أبوجا حول الأمن الغذائي في أفريقيا [ASSEMBLY/AU/DEC.135 (VIII)]؛ من بين أمور أخرى؛

وإذ نقر بالجهود المستمرة المبذولة في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على المستويين الوطني والإقليمي، وأداء النمو الإيجابي الذي حققه قطاعنا الزراعي في السنوات الأخيرة؛

وإن نقر أيضا بالتحديات الماثلة أمام تنفيذ العديد من تلك المقررات والإعلانات، ولا سيما بشأن التقدم المحرز في تحقيق الحد الأدنى من أهداف الاستثمار العام في الزراعة والتي ينبغي أن تثبت ملكية أفريقيا وقيادتها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في التزامات مابوتو 2003؛

وإذ ندرك الصعوبات المتعلقة بقدرة أفريقيا على توليد وتحليل وإدارة البيانات والمعلومات لتسهيل وضع سياسات مستندة إلى الأدلة وتتبع التقدم المحرز في التنفيذ **وإذ نجدد** التأكيد بالتالي على التزامنا بتعزيز هذه القدرة؛

وإذ نلاحظ مع القلق أن نتائج الدراسة حول تكلفة الجوع في أفريقيا التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي قد كشفت عن مدى تأثير نقص التغذية للأطفال على الحصائل الصحية والتعليمية وما ينطوي عليه من حاجز إضافي لقدرة الأطفال على تحقيق إمكاناتهم كاملة وتأثير ذلك على الإنتاجية الوطنية؛

وإذ نعرب عن قلقنا بأن نسبة كبيرة من السكان لا تزال عرضة لتحديات التهميش الاقتصادي والجوع وسوء التغذية، رغم الإنجازات الإيجابية المسجلة مؤخرا في الزراعة والنمو الاقتصادي؛

وإذ نكرر عزمنا على إنهاء الجوع وتحسين التغذية وفقا لمقررنا الصادر في 2013 بشأن الشركة المتجددة من أجل نهج موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025 في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية [ASSEMBLY/AU/DEC.490-516(XXII)]؛

وإذ نؤكد من جديد عزمنا على ضمان مشاركة جميع قطاعات سكاننا وخاصة النساء والشباب والقطاعات المحرومة الأخرى من مجتمعاتنا في فرص النمو والتحول والاستفادة منها على نحو مباشر لتحسين حياتهم وسبل معيشتهم، وذلك من خلال الدعم العام المدروس ومحدد الأهداف؛

وإذ نضع في الاعتبار أن الجوع وسوء التغذية من الأسباب الرئيسية للفقر والتخلف في أفريقيا، حيث يتسببان في سوء الحالة الصحية وانخفاض مستويات الطاقة والضعف العقلي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والتحصيل العلمي، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى مزيد من الجوع وسوء التغذية وبالتالي إلى خلق حلقة مفرغة؛

وإذ نلاحظ التقدم المحرز نحو مواءمة وتنسيق مبادرات وأنشطة أصحاب المصلحة والشركاء مع أولوياتنا على النحو المحدد في الخطط الوطنية والإقليمية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي التي تم وضعها في إطار عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية **وإذ نشدد** على أهمية الحفاظ على هذا الزخم؛

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء التقدم المحدود المحرز في تنمية الصناعات الزراعية والأعمال الزراعية، وهو ما يعيق القيمة المضافة والقدرة التنافسية لمنتجاتنا في التجارة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ويقوض إمكانيات القطاع في التحول وتوليد فرص العمل المربح للأعداد المتزايدة من الشباب والنساء في أفريقيا، وبالتالي **نعيد تأكيد** عزمنا على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في مقررنا بشأن إعلان أبوجا لعام 2010 حول تطوير الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا [ASSEMBLY/AU/DECL.]؛

وإذ نعرب عن قلقنا أيضا إزاء الاعتماد الكبير والمتزايد لنظمنا الإنتاجية وأنماطنا الاستهلاكية على عوامل خارجية (الطقس، الأسواق العالمية، من بين أمور أخرى) وما يرتبط بها من جوانب الضعف أمام عوامل خارجية من قبيل تقلب المناخ وتغيره وكذلك الصدمات الاقتصادية والسياسية العالمية؛

وإذ نشدّد على أهمية تعزيز الحفظ والاستعمال المستدام لجميع مواردنا الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه والنباتات والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأحياء المائية والحراجة، من

خلال وضع سياسات متماسكة وكذلك الترتيبات الإدارية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، لتحقيق إمكاناتها الهائلة لتوليد الثروة والمزايا الاجتماعية والمساهمة في تنمية اقتصاداتنا؛

وإذ نقر بأهمية المشاركة المتعددة القطاعات والملكية المشتركة لأجندة التحول الزراعي في قطاعاتنا العامة، بما يشمل البنية التحتية، والطاقة، والتجارة، والصناعة، والصحة، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم، ومن هنا تبرز أهمية تنسيق متماسك ومشترك بين القطاعات للجهود والمبادرات الرامية إلى تحسين استخدام الموارد وتضافر الجهود وتعظيم النتائج والآثار؛

وإذ نقر أيضا بالأدوار والمسؤوليات التكميلية التي ينبغي تعزيزها بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما يشمل القطاعين العام والخاص والمنظمات المدنية والمزارعين والرعاة والصيادين، في دفع أجندة التحول الزراعي؛

وإذ نرحب بقرارات مؤتمر الاتحاد الأفريقي المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 1 و2 مايو 2014، والتي أقرها المجلس التنفيذي، وعلى وجه الخصوص توصياته التي تدعو مؤتمرنا إلى النظر في اعتماد التزامات إلى جانب أولويات محددة وملموسة.

نعتمد الإعلان التالي:

أولا: <u>تجديد الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية</u>

1. نجدد الالتزام بالمبادئ والقيم الأساسية التي تحدد عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والتي تشمل، من بين أمور أخرى، ما يلي:

(أ) السعي لتحقيق نمو تقوده الزراعة باعتباره استراتيجية رئيسية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي والرخاء المشترك؛

(ب) استغلال التكامل والتعاون الإقليمي لتعزيز النمو؛

(ج) تطبيق مبادئ التخطيط القائم على الأدلة وكفاءة السياسة والحوار والاستعراض والمساءلة باشتراك جميع برامج النيباد؛

(د) استخدام الشراكات والتحالفات بما يشمل المزارعين والصناعات الزراعية والمجتمع المدني؛

(هـ) دعم التنفيذ على المستويات القطرية والتنسيق والمواءمة على المستوى الإقليمي.

ثانيا: <u>الالتزام بزيادة التمويل الاستثماري في الزراعة</u>

2. نلتزم بزيادة التمويل الاستثماري للقطاعين العام والخاص في الزراعة. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدنا العزم على ما يلي:

(أ) احترام التزامنا السابق بتخصيص ما لا يقل عن 10% من الإنفاق العام لقطاع الزراعة وضمان كفاءته وفعاليته.

(ب) استحداث وتعزيز السياسات الملائمة اللازمة والظروف المؤسسية ونظم الدعم لتيسير الاستثمار الخاص في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، من خلال إعطاء الأولوية للمستثمرين المحليين.

(ج) تسريع تفعيل البنك الأفريقي للاستثمار على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، بهدف تعبئة وصرف التمويل الاستثماري للمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية وذات الصلة بالزراعة.

ثالثا: <u>الالتزام بالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025</u>

3. نلتزم بالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدنا العزم على ما يلي:

(أ) تسريع النمو الزراعي من خلال مضاعفة مستويات الإنتاجية الزراعية الحالية على الأقل بحلول عام 2025. وبذلك، سنقوم بوضع وتعزيز السياسات الملائمة اللازمة والظروف المؤسسية ونظم الدعم لتسهيل ما يلي:

- الإنتاج المستدام والموثوق به والوصول إلى الجودة والمدخلات الميسورة التكلفة (للمحاصيل والماشية ومصائد الأسماك وغيرها) من خلال توفير الحماية "الذكية" للحيازات الزراعية الصغيرة.
- توفير المعرفة والمعلومات والمهارات المناسبة للمستخدمين،
- الأنظمة المتسمة بالكفاءة والفعالية لإدارة المياه لا سيما من خلال الري،
- استخدام الآلات وإمدادات الطاقة على النحو المناسب وموثوق به وبأسعار معقولة، من بين أمور أخرى

(ب) خفض المستويات الحالية لخسائر ما بعد الحصاد بحلول العام 2025.

(ج) دمج تدابير لزيادة الإنتاجية الزراعية إلى جانب مبادرات الحماية الاجتماعية التي تركز على الفئات الاجتماعية الضعيفة من خلال تخصيص بنود محددة في الميزانيات الوطنية وذلك من أجل:

- تعزيز الاحتياطيات الإستراتيجية الغذائية والنقدية للاستجابة لنقص الغذاء الذي تسببه فترات الجفاف الدورية الطويلة أو غيرها من الكوارث/حالات الطوارئ
- تعزيز نظم الإنذار المبكر لتسهيل الاستجابات المتقدمة والاستباقية للكوارث وحالات الطوارئ التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذوي
- استهداف المناطق الجغرافية ذات الأولوية والجماعات المحلية في إطار التدخلات
- تشجيع وتسهيل زيادة استهلاك المواد الغذائية المنتجة محليا، بما يشمل تعزيز برامج التغذية المدرسية المبتكرة التي تستخدم المواد الغذائية التي ينتجها المجتمع الزراعي المحلي

(د) تحسين الوضع التغذوي وعلى وجه الخصوص القضاء على نقص التغذية للأطفال في أفريقيا بهدف خفض التقزم إلى 10% ونقص الوزن إلى 5% بحلول عام 2025.

رابعا: <u>الالتزام بتقليص الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2025 من خلال تحقيق النمو والتحول الزراعي الشامل</u>

4. نعقد العزم على ضمان شمولية عملية النمو والتحول الزراعيين ومساهمتها بما لا يقل عن 50% في الهدف العام للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، سنقوم بوضع وتعزيز السياسات المناسبة اللازمة وتوفير الدعم والظروف على المستويين المؤسسي والمالي من أجل:

(أ) الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي السنوي بما لا يقل عن 6%

(ب) إقامة و/أو تعزيز الشراكات الشاملة بين القطاعين العام والخاص لما لا يقل عن خمس (5) سلاسل القيمة للسلع الأساسية الزراعية ذات الأولوية مع ربط قوي بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة.

(ج) توفير فرص العمل لما لا يقل عن 30% من الشباب في سلاسل القيمة الزراعية.

(د) دعم وتسهيل الدخول والمشاركة التفضيليين للمرأة والشباب في الاستفادة من فرص الأعمال التجارية الزراعية المربحة والجذابة.

خامسا: <u>الالتزام بتعزيز التجارة الأفريقية البينية في السلع والخدمات الزراعية</u>

5. نلتزم بتعزيز الأسواق والفرص التجارية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدنا العزم على ما يلي:

(أ) زيادة حجم التجارة الأفريقية البينية في السلع والخدمات الزراعية بثلاثة أضعاف بحلول عام 2025

(ب) وضع وتعزيز السياسات والظروف المؤسسية ونظم الدعم:

- تبسيط الممارسات التجارية الحالية وإضفاء الطابع الرسمي عليها.
- تعجيل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية والانتقال إلى نظام قاري للتعريفة الخارجية الموحدة.
- زيادة وتسهيل الاستثمار في الأسواق والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة.
- تشجيع وتعزيز المنابر للتفاعلات المتعددة الأطراف.

- تعزيز وتبسيط آلية التنسيق التي من شأنها تسهيل تعزيز الموقف الأفريقي الموحد بشأن المفاوضات التجارية الدولية المتعلقة بالزراعة واتفاقات الشراكة.

سادسا: <u>الالتزام بتعزيز قدرة نظم سبل المعيشة والإنتاج على مجابهة تقلب المناخ والمخاطر الأخرى ذات الصلة</u>

6. نلتزم بالحد من أوجه الضعف في سبل معيشة السكان من خلال بناء نظم مرنة. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدنا العزم على ما يلي:

(أ) ضمان تزويد ما لا يقل عن 30% من أسرنا المعيشية الزراعية والرعوية والصيدية بالقدرة على مقاومة المناخ والمخاطر المرتبطة بالطقس.

(ب) تعزيز الاستثمارات في مبادرات بناء القدرة على المقاومة، بما في ذلك الضمان الاجتماعي للعمال الريفيين والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى، فضلا عن النظم الإيكولوجية الهشة.

(ج) تعميم القدرة على المقاومة وإدارة المخاطر في سياساتنا واستراتيجياتنا وخططنا الاستثمارية.

سابعا: <u>الالتزام بالمساءلة المتبادلة بشأن الأعمال والنتائج</u>

7. نلتزم بإطلاق عملية للاستعراض المنتظم والمنهجي للتقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذا الإعلان وذلك باستخدام إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدنا العزم على ما يلي:

(أ) إجراء عملية استعراض زراعي كل سنتين تشمل تتبع التقدم المحرز ورصده والإبلاغ عنه.

(ب)تعزيز المواءمة والتنسيق بين الجهود المتعددة القطاعات والمناهج المتعددة المؤسسات للمراجعة المتبادلة بين الأقران والتعلم المتبادل والمساءلة المتبادلة.

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية من أجل توليد وإدارة المعرفة والبيانات التي تدعم التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم القائم على الأدلة.

ثامنا: <u>تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم الأداء بخصوص هذه الالتزامات</u>

8. سنعزز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمساعدتها على الاضطلاع بالأدوار والتفويضات المتزايدة التي لا نزال نسندها إليها من خلال هذا الإعلان فضلا عن الإعلانات والمقررات السابقة الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ندعو رئيس المفوضية إلى تقديم اقتراح بهدف تعزيز القدرة المؤسسية للإدارة الرائدة فضلا عن الوحدات الأخرى ذات الصلة إلى الدورة العادية للمجلس التنفيذي في يناير 2015 لبحثه والموافقة عليه.

تاسعا: <u>نداء من أجل العمل</u>

9. نلتزم بتسريع عملية ترجمة هذه الالتزامات إلى نتائج. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو:

(أ) مفوضية الاتحاد الافريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد إلى (وضع استراتيجية تنفيذ وخارطة طريق من شأنهما تسهيل ترجمة رؤية وأهداف 2025 لأفريقيا بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعي في أفريقيا إلى نتائج وآثار ملموسة وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية للمجلس التنفيذي في يناير 2015 لبحثه.

(ب) مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تسريع تفعيل البنك الأفريقي للاستثمار.

(ج) مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتسهيل تسريع التكامل الاقتصادي بهدف تعزيز التجارة الأفريقية البينية في مجال الأغذية والزراعة.

(د) مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع الشركاء، إلى ما يلي:

- وضع آليات تعزز قدرة أفريقيا على توليد وإدارة المعرفة والبيانات لتعزيز التخطيط والتنفيذ القائمين على الأدلة؛

- إضفاء الطابع المؤسسي على نظام المراجعة المتبادلة بين الأقران الذي يشجع على الأداء الجيد في التقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذا الإعلان والاعتراف بالأداء المثالي كل سنتين من خلال جوائز.
- إجراء عملية استعراض زراعي كل سنتين، ابتداءً من عام 2017 وإعداد تقرير عن التقدم المحرز إلى المؤتمر خلال دورته العادية في يناير 2018.

(هـ) أصحاب المصلحة الأفريقيين، بما يشمل المزارعين والرعاة والصيادين وعاملي القطاع الخاص النشطين في مجال الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية، إلى الاحتشاد وراء تنفيذ أحكام هذا الإعلان والاستفادة من الفرص الكبيرة التي يوفرها.

(و) المؤسسات الأفريقية للبحث والمعرفة الزراعيين إلى تقديم دعم قوي لتنفيذ هذه الأجندة وذلك بطريقة متكاملة ومتماسكة وبناء على الأنظمة والقدرات الوطنية.

(ز) الشركاء الإنمائيين إلى حشد ومواءمة دعمهم الفني والمالي بطريقة منسقة لدعم تنفيذ أحكام هذا الإعلان.

–

إعلان

حول القضاء على وفيات الأطفال والأمهات

التي يمكن الوقاية منها في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/18 (XXIII)ADD.3

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في دورتنا العادية الثالثة والعشرين في ملابو، غينيا الاستوائية،

إذ نشير إلى نتائج الاجتماع الوزاري حول "تجديد الوعد من: القيادة الأفريقية بكفالة بقاء الأطفال"، الذي عقد في يناير 2013 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

وإذ نلاحظ أن النداء من أجل "تجديد الوعد ببقاء الأطفال" مستمد من النداء العالمي للعمل من أجل مؤتمر بقاء الأطفال المنعقد في واشنطن في يونيو 2012؛

وإذ نشير إلى أن خطة عمل مابوتو لتفعيل إطار السياسة القارية لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية تسعى إلى المضي قدما بالقارة نحو تحقيق الهدف العالمي المتمثل في حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة في أفريقيا بحلول عام 2015؛

وإذ نلاحظ بقلق أن خطة مابوتو كانت خطة قصيرة الأجل ومرتكزة على تسعة مجالات عمل حاسمة: إدماج خدمات الصحة الجنسية والانجابية في الرعاية الصحية الأولية، وإعادة ترتيب أوضاع تنظيم الأسرة، وتطوير الخدمات الملائمة للشباب وتعزيزها، والاجهاض غير المأمون، والأمومة الآمنة ذات النوعية الجيدة، وتعبئة الموارد، وأمن السلع والرصد والتقييم، وتدعو الحاجة إلى وضع **خطة للجولة الثانية**؛

وإذ نشير إلى إطلاق حملة الاتحاد الأفريقي من أجل التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في أفريقيا في مايو 2009؛

وإذ ندرك أن القارة الأفريقية تشترك في تحمل عبء عالمي بالغ الثقل لوفيات الرضع والأطفال والأمهات؛

وإذ ندرك أن معظم الوفيات يمكن الوقاية منها وأن بعض البلدان الأفريقية حققت الهدف 4 من الأهداف الإنمائية للألفية وبعضها يسير نحو تحقيق الهدفين 4 و5 من تلك الأهداف؛

وإذ نؤكد على الحاجة إلى تجديد الالتزام وبذل الجهود الدؤوبة للإسراع بإحراز التقدم فيما يتعلق بصحة الأمهات والأطفال؛

وإذ نعرب عن اقتناعنا بإمكانية الحد على نحو ملحوظ من وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن الوقاية منها، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات متسقة.

نعلن فيما يلي:

1- **الالتزام** بالقضاء على وفيات الأطفال والأمهات التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2035 تمشيا مع إطار ما بعد عام 2015 حول التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، **نشيد** بدولنا الأعضاء ولا سيما تلك التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح، للجهود المميزة التي بذلتها ولالتزام قيادتها بتحقيق هذه المهمة العويصة؛

2- **التصميم** على تحقيق وصول الجميع إلى الخدمات ذات النوعية الجيدة لصحة الأمهات والرضع والأطفال من خلال وضع وتنفيذ خارطة طريق أفريقية لصحة الأمهات والرضع والأطفال تشمل تجديد الجولة الثانية لخطة عمل مابوتو وتعزيز عملية تنفيذ الحملة من أجل التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في أفريقيا؛

3- **التسليم** بالحاجة إلى توسيع نطاق وصول السكان المحرومين إلى الخدمات مثل الفئات المثقلة بالأعباء والريفية والمنخفضة الدخل؛

4- **الاقتناع** بضرورة توجيه الأولويات نحو الحلول القوية الأثر التي تركز على الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال والأمهات؛

5- **الاستعداد** للمضي إلى أبعد من القطاع الصحي والاستثمار على نحو فعال في البرامج المتعددة القطاعات مثل تعليم الفتيات والأولاد، وتمكين النساء والرجال، وتغير المناخ والمياه والصحة العامة؛

6- **دعوة** جميع البلدان، والمانحين وأصحاب المصلحة إلى تعزيز جهودهم حول الأهداف والثوابت المشتركة لكفالة المساءلة المتبادلة والتمويل؛

7- **الاستعداد** لدعم وضع واعتماد بطاقة تقييم أفريقية لصحة الأمهات والرضع والأطفال تساعد الاتحاد الأفريقي على قياس وتحديد معدل التقدم الذي تحرزه البلدان بشأن صحة الأمهات والرضع والأطفال؛

8- **الالتزام** بوضع وتنفيذ خرائط طريق تقودها البلدان وتشمل الجهود الجارية الرامية إلى التعجيل بالتقدم نحو القضاء على الوفيات التي يمكن الوقاية منها فيما بين الأطفال والأمهات: وفي هذا الصدد، **نطلب** من المفوضية، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، متابعة تنفيذ خرائط الطريق القطرية ورفع تقرير عن الانجازات إلى مؤتمر الاتحاد.

–

إعلان

دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية تمهيدا للمؤتمر الدولي الثالث حول الدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في ساموا من 1 إلى 4 سبتمبر 2014

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية الثالثة والعشرين في ملابو، غينيا الاستوائية يومي 26 و27 يونيو 2014؛

إذ نؤكد من جديد روح الوحدة الأفريقية الشاملة وتطلّعات جميع الأفريقيين المعبّر عنها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

وإذ نقرّ بأنّ التنمية المستدامة للجزر الأفريقية جزء لا يتجزأ من هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في تحويل تنمية أفريقيا وفقا للأهداف المحددة في أجندة 2063 التي تهدف إلى حشد الإمكانيات الكامنة لاقتصاد المحيط الأزرق وبناء اقتصادات قابلة للتكيّف في كافة الدول الأعضاء؛

وإذ ندرك ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية بيئيا واقتصاديا، وأنّ أفريقيا وجزرها معرضين بشكل خاص للآثار المترتبة عن تغيّر المناخ؛

نشدّد على دعمنا الكبير للدول الجزرية الصغيرة النامية وتضامننا معها تمهيدا للمؤتمر الدولي الثالث المقرر عقده في ساموا من 1 إلى 4 سبتمبر 2014 والذي يهدف إلى تحسين إطار التنمية الخاص بالتنمية المستدامة للجزر؛

ندعو إلى تحسين الآليات من أجل بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي في المستوى العالمي **ونكلّف** المفوضية بالتشاور من أجل إنشاء آلية لتقديم دعم أفضل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إعلان

حول الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمرنا في ملابو، غينيا الاستوائية، يومي 26 و27 يونيو 2014، حول موضوع "العام الأفريقي للزراعة والأمن الغذائي: تحويل الزراعة في أفريقيا من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة عن طريق تسخير الفرص لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة "

إذ نذكّر بمقرر منظمة الوحدة الأفريقية AHG/RES.224 (XXIX) الصادر في عام 1993 والذي أقر بخطورة الوضع الغذائي والتغذوي لأفريقيا والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمواجهة التحدي؛

وإذ نذكّر كذلك بإعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا [ASSEMBLY/AU/DECL.7 (II)] الصادر في عام 2003 والذي دعا إلى تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة وزيادة الإنتاج الغذائي؛

وإذ ندرك أن تحقيق الأمن الغذائي دون تحسين التغذية لن يؤدي إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المرجوة لأن عدد المتضررين من الجوع وسوء التغذية ظل يتزايد على مدى السنوات القليلة الماضية؛

وإذ نؤكد أن الزراعة والأمن الغذائي يعتبران ضمن المحددات الرئيسية لتغذية الأطفال ويتطلبان استجابات شاملة ومنسقة من القطاعات الأخرى، بما في ذلك الصحة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية والتعاون المنسق مع الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية؛

وإذ نلاحظ أنّ رأس المال البشري هو محرك التحول الاقتصادي والهيكلي لأفريقيا، وأن الأيام المائة (100) الأولى تشكل فرصة للأطفال من شأنها أن تؤثر على القدرة المعرفية والمادية لجميع الأطفال، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب مدى الحياة؛

وإذ نقر بضرورة بذل جهود قارية لمعالجة نقص التغذية في مرحلة الطفولة بهدف مواصلة الحد من انتشار التقزم في مرحلة الطفولة ولكن أيضا من أجل تقليل الأعداد المطلقة للأطفال الذين يعانون من التقزم في أفريقيا؛

وإذ نلاحظ الدراسة المتعددة البلدان حول تكلفة الجوع في أفريقيا والتي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، لتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإجمالية للجوع المزمن في أفريقيا؛

وإذ نلاحظ بقلق أن نتائج الدراسة حول تكلفة الجوع في أفريقيا كشفت مدى تأثير نقص التغذية لدى الأطفال على النتائج الصحية والتعليمية وما يشكله من حاجز إضافي أمام قدرة الأطفال على تسخير طاقاتهم كاملة وتأثيره على الإنتاجية الوطنية؛

وإذ نقر بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة حاليا من قبيل: (1) تنسيق الجهود من خلال فريق العملالأفريقي المعني بتطوير الغذاء والتغذية (2) تقديم الأدلةمن خلال دراسة تكلفة الجوع (3) مبادرة أفريقيا المتجددة للقضاء على التقزم بحلول 2025 وهي نتيجة مباشرة للدراسة حول تكلفة الجوع في أفريقيا و(4) مبادرات الدعوة من أجل التغذيةمن قبل المناصر الأفريقي للتغذية، جلالة الملكل يتسي الثالث، ملك ليسوتو؛

فإننا بهذا:

1. **نؤكد من جديد التزامنا** بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025عن طريق تعزيز سياساتنا الإنمائية باعتبارها استثمارا فعالا في رأس المال البشري في بلداننا؛

2. **نلتزم** بإنهاء تقزم الأطفال وخفضه إلى 10% وكذلك خفض نقص الوزن إلى 5% بحلول عام 2025 مع التركيز، على وجه الخصوص، على الأيام المائة الأولى باعتبارها الفرصة الوحيدة لتجنب أضرار دائمة بدنية وعقلية لا رجعة فيها **ونلتزم** بإدراج هذا الهدف كغاية رفيعة المستوى في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ووضع أهداف طويلة الأجل تعطي لجميع الأطفال فرصة متساوية للنجاح، من خلال القضاء على الحواجز الإضافية التي يفرضها نقص التغذية لدى الأطفال؛
3. **ندعو** الدول الأعضاء التي لا تشارك في الدراسة حول تكلفة الجوع في أفريقيا إلى النظر في القيام بذلك و**نطلب** من المفوضية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وغيرها من الشركاء الإنمائيين إلى التعجيل باستكمال الدراسة، بما في ذلك نشر نتائجها على نطاق واسع على المستويين الوطني والإقليمي؛
4. **نطلب** من المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين تسهيل إنشاء آلية على نطاق القارة لرصد التقدم المحرز نحو القضاء على نقص التغذية لدى الأطفال في أفريقيا؛
5. **نلتزم** بمواصلة الحوار وتعزيز جهود الدعوة لدعم تحسين التغذية بما في ذلك من خلال دعم مناصري الاتحاد الأفريقي.

قرار

بشأن الحظر الاقتصادى والتجاري المفروض على كوبا

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية الثالثة والعشرين، في ملابو، غينيا الاستوائية، يومي 26 و27 يونيو 2014؛

إذ نذكر بالقرار ASSEMBLY/AU/RES.1 (XV) الصادر عن المؤتمر خلال دورته العادية الخامسة عشرة، المنعقدة في كمبالا، أوغندا، في 27 يوليو 2012؛ والقرار ASSEMBLY/AU/RES.(XV)، الصادر خلال دورته العادية السابعة عشرة المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، في أول يوليو 2011؛ والقرار ASSEMBLY/AU/RES.1 (XV)، الصادر خلال دورته العادية التاسعة عشرة المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليو 2012؛ والقرار ASSEMBLY/AU/RES.1(XV)، الصادر خلال دورته الحادية والعشرين، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في مايو 2013؛ وخاصة النداءات التي وجهت إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحظر الاقتصادى والتجارى المفروض على كوبا لمدة طويلة وبدون مبرر لتمكينها من التمتع بكافة تطلعاتها المشروعة في التنمية المستدامة؛

وإذ نؤكد مجدداً التزامنا بتحقيق المزيد من التعزيز لعلاقات أفريقيا – البحر الكاريبي كما أعرب عنه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في كمبالا، أوغندا، في يونيو 2010؛

وإذ نؤكد من جديد أيضا دعمنا الكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ضرورة وضع حد للحظر الاقتصادى والمالى والتجارى المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛

نكرّر نداءنا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وندعوها مرة أخرى إلى رفع هذا الحظر الاقتصادى والتجارى المفروض بدون مبرر على شعب كوبا لمدة طويلة.

-